

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية

رسالة ماجستير

آية هشام عبدالله الشويكي

القدس - فلسطين

1441هـ / 2020م

تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية

إعداد:

آية هشام عبدالله الشويكي

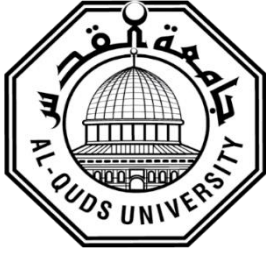
بكالوريوس إدارة أعمال / جامعة بيرزيت - فلسطين

إشراف: د. ابراهيم عوض

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص
(بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية) من معهد التنمية المستدامة للدراسات العليا/

جامعة القدس

1441 هـ / 2020 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج بناء مؤسسات / معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية

اسم الطالبة: آية هشام عبدالله الشويكي
الرقم الجامعي: 21220153

المشرف: الدكتور إبراهيم عوض

نوقشت هذه الرسالة و أجازت بتاريخ (2020/1/19) من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:





رئيس لجنة المناقشة: د. إبراهيم عوض التوقيع
ممتحناً داخلياً: د. رضوان القصراري التوقيع
ممتحناً خارجياً: د. يوسف أبو فارة التوقيع

القدس - فلسطين

1441 هـ / 2020 م

إهداء....

لله الحمد والمنة من قبل ومن بعد.....

إلى سيدة النساء التي كانت وما زالت تعطيني بلا كلل وتسعين بلا ملل لتملئ كل الأدوار في حياتي
فكانت صديقتي وأختي ومعلمتي ومربيتي وأمانتي..... إلى أمي

إلى ذلك الرجل البسيط العنون التي تعجز كل كلمات الشكر والإمتنان عن إيفاءه حقه لما منحني
إياه من دعم وقوة في كل لحظة من لحظات حياتي..... إلى أبي

إلى من أشد بهم أزرني وحين أقرأ كلمات ربي (سنشد صدك بأخيك) يمتلئ القلب إمتنانا لربي
على عطيته لي بهم، إلى أعمدة القلب... إلى أخوتي

إلى رفيق دربي لم يغادر فضله صفحات هذه الرسالة

إلى ضوء عيوني إلى إبتنائي تاليا وجوان

إلى كافة الأهل والأصدقاء

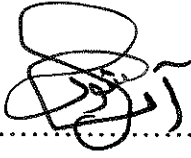
إلى كل شخص رغم المعوقات لم ييأس من الوصول إلى أحلامه وأهدافه.

و لمسك الختام أهديها لروح خادرت الحياة ولم تغادر روحي أبدا.. إلى خالتي الغالية حكيمت رحمها
الله

آية هشام عبد الله الهويكي

إقرار:

أقر أنا معدة الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

آية هشام عبدالله الشويكي

التاريخ: 19/1/2020

شكر وعرّفان

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين لعطاياه، اللهم لك الحمد والشكر ملئ السموات والأرض وما بينهما
وملئ ما شئت من بعد، والصلاة والسلام على معلمنا وقدوتنا سيد الخلق والمرسلين.

بداية أتقدم بالشكر والعرّفان إلى من دعمني وآمن بقدراتي حين كدت أن أفقد إيماني بنفسي ..إلى معلمي
ومشرفي الفاضل الدكتور إبراهيم عوض.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الدكتور يوسف أبو فارة و الدكتور رضوان
القصراوي على ما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي وما قدموه من توجيهات أثرت هذه الرسالة، وإلى مدير
معهد التنمية المستدامة الدكتور أحمد حرز الله، وأساتذتي والهيئة التدريسية والإدارية.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ رشاد يوسف من وزارة الإقتصاد الفلسطيني لتعاونه الكبير وجهوده المبذولة معنا
والشكر موصول للأستاذ الفاضل عزيز العصا على جهده وتوجيهاته في تدقيق الرسالة لغوياً.

والشكر والعرّفان لكل من كان عوناً لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحياناً في طريقنا
لإتمام هذه الرسالة.

وفي النهاية أسأل الله تعالى أن ينفع بها طلاب العلم والباحثين في هذا المجال.

المخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من عام 2019، وذلك من خلال دراسة المؤشرات التي تعبر عن ريادة الأعمال والمتمثلة بالابتكار، والعمل الحر، وعدد الشركات الجديدة/الناشئة، وتأثيرها على النمو الاقتصادي، وتسليط الضوء على القوى العاملة المشاركة أيضا وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتجريبي، وتم استخدام السلاسل الزمنية من خلال رصد البيانات الربعية الممثلة لريادة الأعمال والنمو الاقتصادي عن الفترة المشار إليها. ومن أجل تلك الغاية، تم استخدام أسلوب التحليل التجريبي عن طريق استخدام نموذج تحليل الإنحدار. تم استخدام برنامج (SPSS) للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة، إضافة إلى استخدام معامل الإنحدار المتعدد.

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج التي قد يستفيد منها صانع القرار الفلسطيني والباحثين، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ريادة الأعمال الممثلة (بمؤشر العمل الحر) والنمو الاقتصادي، في حين أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين ريادة الأعمال الممثلة (بعدد براءات الاختراع) والنمو الاقتصادي، ونفت النتائج وجود علاقة بين ريادة الأعمال الممثلة (بعدد الشركات الجديدة/الناشئة) والنمو الاقتصادي.

وبناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة، تبين أن الواقع السياسي الفلسطيني على الصعيد الداخلي والخارجي قد فرض تأثيراته على الريادة واتجاهات النمو ومحفزاته في الضفة الغربية، وأن تأثير الريادة أيضا يختلف في حال كانت الدولة مستقلة أم محتلة؛ وهذا يشير للتأثير السلبي للإحتلال على الوضع الاقتصادي. إضافة إلى ذلك فإن هناك ضرورة لبذل المؤسسات الحكومية والخاصة المزيد من الجهود لتعزيز ودعم الابتكار والشركات الجديدة والعمل الحر ومتابعته في الأراضي الفلسطينية.

The impact of entrepreneurship on economic growth in the West Bank

Prepared by: Aya Hisham Abdallah Shweiki

Supervisor: Dr. Ibrahim Awad

Abstract:

The purpose of study was to identify the impact of entrepreneurship on economic growth in the West Bank during the period between the first quarter of 2011 to the second quarter of 2019, by examining the indicators that reflect the entrepreneurship represented by self-employment, startups/ new company, innovation and its impact on economic growth.

Both descriptive and empirical approaches are adopted in this study, Time series were used by monitoring quarterly data representing entrepreneurship and economic growth for the period mentioned above. For this purpose, the experimental analysis method was used by using the regression analysis model. The Social Science Program (SPSS) was used to analyze the data and reach the results of the study, in addition to the use of multiple regression coefficient.

The study reached to several results that may benefit the Palestinian decision-maker and researchers, where the results of the study indicated a positive and statistically significant relationship between entrepreneurship represented by (Self-employment index) and economic growth, while showed an inverse relationship between entrepreneurship Represented by (the number of patents) and economic growth, and the results also denied the existence of a relationship between the entrepreneurship represented by (the number of new / startups) and economic growth.

Based on the study results, the study find that the Palestinian political reality at the internal and external levels imposed its effects on the entrepreneurship and growth trends and incentives in the West Bank, and that the impact of entrepreneurship also differs if the state is independent or occupied; This indicates the negative impact of the Israel occupation on the economic situation. Besides, there is a need for more significant efforts by government and private institutions to promote and support self-employment, startups/new businesses and innovation in the Palestinian territories.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأساسيتها

1.1 خلفية الدراسة

تعد ريادة الأعمال وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة، أحد أهم القضايا المثيرة للانتباه التي يواجهها الاقتصاديون وعلماء الاجتماع؛ إذ اختلفت نتائج الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حسب تصنيف الدولة المبحوثة إذا ما كانت دولة نامية أو دولة متقدمة، وكذلك نتيجة لاختلاف الطرق المستخدمة لقياس ريادة الأعمال بين الدول.

إن مفهوم ريادة الأعمال مفهوم واسع اختلف في تعريفه العلماء بشكل عام وكذلك من نفس التخصص، كما ان المتتبع للأدبيات والدراسات السابقة يجد أن مفهوم ريادة الأعمال قد تمت دراسته من جوانب وطرق مختلفة نفسية، إجتماعية، إنسانية، وبالتأكيد اقتصادية وهذا ما خلق صعوبة في تعريف ريادة الأعمال (Salgado, 2007)؛ حيث أن بعضهم يعرفها على أنها خلق منظمات الأعمال أو بمعنى آخر هي العملية التي يتم من خلالها جلب منظمات جديدة إلى حيز الوجود (Gartner, 1988)، بينما عرفها آخرون على أنها عمل ينطوي على الابتكار و يتضمن منح الموارد المتاحة مع الثروة الجديدة سعة و قدرة إنتاجية أكبر (Drucker, 1985).

إن دراسة الأداء الاقتصادي للبلدان والبحث عن العوامل التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي، الذي يعد أحد جوانب التنمية الاقتصادية، ما زال يشغل الباحثين حتى الآن. فقد أشارت بعض الأبحاث إلى أن هناك العديد من العوامل الضرورية لحدوث النمو الاقتصادي في أي بلد حسب النظرية الكلاسيكية الجديدة (Neo-classical theory)، والتي تتحدد بإمدادات العمالة ورأس المال التي يمتلكها البلد بالإضافة إلى مستوى التكنولوجيا الموجودة فيها، فيما أكدت أبحاث أخرى على ضرورة أن تندرج زيادة الأعمال كمسبب مستقل ومهم في إحداث النمو الاقتصادي (Smith, 2010).

في دراسة للوضع الاقتصادي الفلسطيني وخصوصيته، يعد الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصادات الناشئة والتابعة للاقتصاد الإسرائيلي؛ إذ عملت إسرائيل طوال السنوات الماضية على دمجها باقتصادها بكافة السبل وجعلت منه سوقاً لمنتجاتها، ومصدراً لبعض المواد الأولية.

وتحاول إسرائيل، بشكل مستمر، إبقاء الاقتصاد الفلسطيني في حالة من عدم التوازن، وإضعاف المحاولات الوطنية الساعية للنهوض به، فقامت بتحديد الهياكل الاقتصادية بما يتناسب مع حاجاتها ومتطلباتها فقط (ابو القصمان، 2005). وفي عرض لأداء الاقتصاد الفلسطيني أشار تقرير سلطة النقد لعام 2017م أن هناك بعض التباطؤ في أداء الاقتصاد الفلسطيني، وعزى التقرير ذلك لتدهور الإنفاق بشقيه الخاص والعام نتيجة الانكماش في الاقتصاد الغزي (سلطة النقد، 2017).

وأشار التقرير أيضاً إلى وجود تباطؤ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ إذ بلغ 3.1% مقارنة مع 4.7% خلال عام 2016م، كما أن معدل البطالة في فلسطين ارتفع إلى 27.7% نتيجة ارتفاعها الواضح في قطاع غزة حيث بلغت 43.9% بالرغم من تراجعها في الضفة الغربية لتصل إلى 17.9%. ولا شك في أن الإجراءات والممارسات الإسرائيلية انعكست بشكل سلبي على المؤشرات الاقتصادية التي تناولها تقرير سلطة النقد.

إن الاهتمام المتزايد والمستمر بموضوع زيادة الأعمال جاء نتيجة للإتجاهات العديدة التي تعتبر أن زيادة الأعمال محرك للحلقة الاقتصادية الفعالة التي تعزز النمو الاقتصادي (Salgado, 2007). وقد قامت عدد من الدراسات الأجنبية بدراسة العلاقة بين زيادة الأعمال والنمو الاقتصادي كالدراسات التالية: (Mrabet&Ellouze, 2014, Smith, 2010, and Salgado, 2007) ودراسات أخرى.

كان هناك نوع من التباين في النتائج تبعاً لنوع الدولة المدروسة، وطبيعة المؤشرات التي اعتمد عليها البحث في دراسة زيادة الأعمال. ولكن الاتجاه العام أكد على وجود علاقة إيجابية بين زيادة الأعمال والنمو

الاقتصادي، خصوصا إذا كانت قيادة الأعمال تتميز بنوع من الابتكار. وهذا ما أكد عليه سالجادو (Salgado,2007) إذ أشار في دراسته أنه من أجل الوصول إلى اقتصاد متطور يتوجب أن يكون هناك تعزيز للابتكار والريادة بشكل أكبر وملموس.

إضافة إلى ذلك، ينظر الآن إلى ريادة الأعمال كآلية مهمة للنمو الاقتصادي والتنمية، وذلك لأنها تخلق فرص عمل جديدة، وتقلل البطالة، وتزيد النمو والتنمية الاقتصادية، والإنتاجية (Yanya et al, 2011). وبذلك فإنه من المتوقع أن يكون لريادة الأعمال دور هام في تقليل نسب البطالة، والفقر، وخلق فرص عمل تنعكس بدورها على أداء الاقتصاد الفلسطيني.

بناء على ما تقدم، ستركز هذه الدراسة على فحص مدى تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي الفلسطيني في الضفة الغربية، وكذلك الوقوف على مدى مساهمتها في النهوض بالاقتصاد الفلسطيني في ظل الظروف الفريدة التي يمر بها.

2.1 مشكلة الدراسة

تسعى جميع دول العالم إلى تركيز جهودها لإحداث تنمية اقتصادية حقيقية وشاملة حيث أن الاقتصاد القوي والمتقدم يعني بالمحصلة دولة قوية ومتطورة ولتحقيق ذلك فإن جميع الدول تأخذ بعين الاعتبار جميع الأسباب لتحقيق هذا الهدف وخلق تجربتها الاقتصادية الخاصة.

والمتتبع للقضايا الاقتصادية يلاحظ إزدياد اهتمام الدول والباحثين بريادة الأعمال مؤخرا؛ نظرا لإدراكهم الدور البارز الذي تلعبه في إحداث تنمية اقتصادية، واجتماعية، ودورها في إشراك فئات المجتمع في النشاط التجاري. حيث أكدت العديد من الأبحاث أن ريادة الأعمال أحد مسببات حدوث نمو اقتصادي الذي بدوره يعد من أهم العوامل التي تدعم حدوث تنمية شاملة (محمد وعبدالكريم، 2011)، و (Smith, 2010).

من هذا المنطلق، وبناء على ما تقدم فإن مشكلة البحث تكمن في استكشاف تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية من خلال دراسة مؤشرات الريادة الثلاث المتمثلة بالعمل الحر، الابتكار، والشركات الناشئة. إضافة إلى المؤشر الذي يمثل العمالة والبطالة الذي يعبر عنه بمؤشر القوى العاملة المشاركة.

3.1 أهداف الدراسة

1.3.1 الهدف الرئيس:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير زيادة الأعمال على النمو الاقتصادي، وذلك بهدف تقديم توصيات هامة لصناع القرار حول جدوى تبني زيادة الأعمال لتعزيز النمو الاقتصادي في الضفة الغربية. هناك أساليب ومقاييس عديدة لدراسة زيادة الأعمال، وسعياً لتحقيق الهدف الرئيس للبحث سيتم اختبار زيادة الأعمال من خلال السعي لاختبار الأهداف الفرعية التالية:

2.3.1 الأهداف الفرعية:

1. التعرف إلى تأثير العمل الحر على النمو الاقتصادي.
2. التعرف على تأثير مستوى الابتكار من حيث عدد براءات الاختراع في الأنشطة الاقتصادية على النمو الاقتصادي.
3. التعرف على تأثير حجم التغيير في الشركات الناشئة على النمو الاقتصادي.
4. التعرف على تأثير المشاركة في القوى العاملة على النمو الاقتصادي.

4.1 أهمية الدراسة ومبرراتها

ترجع أهمية الدراسة في تأثير زيادة الأعمال على النمو الاقتصادي إلى الأسباب التالية:

- أسباب علمية:

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت تأثير زيادة الأعمال على النمو الاقتصادي وجدنا ندرة في الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع، فكل الدراسات المنشورة هي دراسات أجنبية درست واقع مختلف بجميع تفاصيله عن الواقع العربي بتقديمه الاقتصادي، والتكنولوجي، وسياساته، وثقافته. ومن منطلق أن لكل مجتمع خصوصيته، وثقافته التي تؤثر عليه، جاءت هذه الدراسة لإثراء المراجع العربية في هذا المجال وتقديم نتائج البحث والتوصيات للباحثين، حيث توفر لهم أساس علمي إقليمي يمكنهم من التوسع في دراسة الموضوع من جوانب أخرى.

• أسباب عملية:

- تحديد مدى تأثير النمو الاقتصادي في فلسطين بزيادة الأعمال المتمثلة بالمؤشرات التالية: الإبتكار؛ العمل الحر؛ الشركات الناشئة؛ والإطلاع على تأثير المشاركة في القوى العاملة على النمو الاقتصادي.
- تقديم معلومات جديدة قد تفيد صناع القرار في اعداد وتوجيه خططهم الاقتصادية بشكل يعزز من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

5.1 فرضيات الدراسة

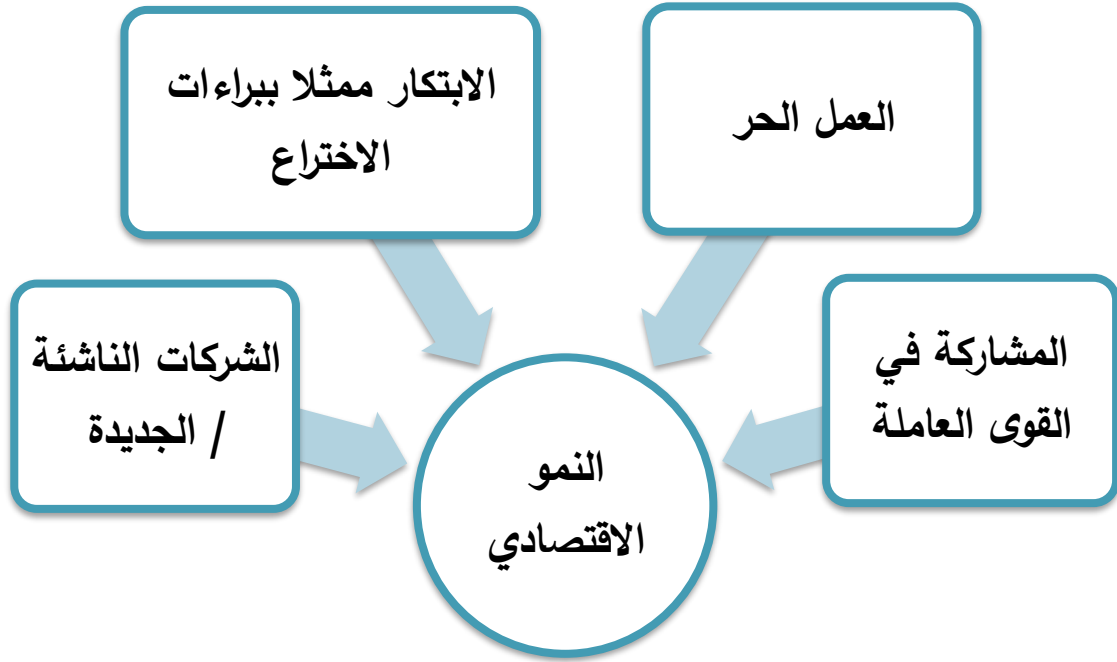
تتمثل الفرضية الرئيسة للدراسة بالآتي:

▪ تتسبب زيادة الأعمال في تعزيز النمو الاقتصادي في الضفة الغربية

ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسة، ستعمد الدراسة على اختبار الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يسهم تطوير ودعم العمل الحر في تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
2. تعزيز الإبتكار المتمثل ب(عدد براءات الإختراع) في الأنشطة الاقتصادية له أثر إيجابي في حدوث النمو الاقتصادي.
3. تزيد الشركات الناشئة من معدلات النمو الاقتصادي.
4. تزيد المشاركة في القوى العاملة من معدلات النمو الاقتصادي.

6.1 نموذج الدراسة



شكل رقم (1.1) نموذج الدراسة من إعداد الباحث مستوحى من النظرية الاقتصادية وبالاعتماد على نتائج عدد من الدراسات الأجنبية السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة منها :

دراسة (Beugelsdij, 2007) ودراسة (Smith, 2010) ودراسة (Plehn, 2012) بالإضافة إلى دراسة (Noseleit, 2013)

*ملاحظة: سيتم وصف متغيرات الدراسة المدرجة في النموذج إجرائياً في المنهجية بالفصل الثالث.

7.1 وصف متغيرات ومصطلحات الدراسة

ستستخدم الدراسة ثلاث متغيرات للتعرف على تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الحالة الفلسطينية، واختبار أي منهم يصلح للتعبير عن الريادة في فلسطين، وتتمثل هذه المتغيرات بالمؤشرات التالية:

1. **العمل الحر:** يعبر عن الأشخاص الذين يقودون أعمال فردية وغالبا لا يتقاضون أجرا أو راتبا، ويتمتعون بنصيب من الأرباح المباشرة، ويتحملون المسؤولية الكاملة عن العمل التجاري (Salgado, 2007).

2. **الإبتكار:** هو عملية تحويل المعرفة، والأفكار الجديدة إلى منتجات وخدمات جديدة (Gergur, 2010). أي خلق منتج، أو خدمة جديدة، أو عمليات تكنولوجية جديدة، أو منظمة جديدة، أو الإتجاه لتعزيز الخدمة أو المنتج المتاح، أو العمليات، أو المنظمة القائمة (Lionnet, 2003).

3. **الشركات الناشئة:** هي شركات حديثة النشأة/الولادة تكافح من أجل إبقاء وجودها. يتم تشكيل هذه الكيانات غالبا على أساس الأفكار الرائعة وتنمو لتحقيق النجاح (Salamzadeh & kawamorita, 2015).

4. **القوى العاملة:** هم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2019).

5. **النمو الاقتصادي:** هو توسع مستدام لإمكانيات الإنتاج تقاس كزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة معينة (Slavin, 2009, p390).

6. **مرصد الريادة الفلسطيني:** هو عبارة عن تقرير صدر عن معهد ماس لعدد من السنوات يقدم بيانات ومعلومات حديثة وموثوقة عن الريادة في فلسطين من خلال دراسة دوافع وتطلعات وتصورات الرياديين المحتملين وتتبع المشاريع الجديدة، ورصد الصعوبات والمشكلات التي تواجه الريادة في فلسطين. بالإضافة إلى تقديمه تصورات الخبراء الوطنيين عن ظروف بيئة الأعمال في الاقتصاد الفلسطيني الناتج عن مسوحات متنوعة أجريت من قبل خبراء محليين في كافة القطاعات (ماس، 2013).

8.1 حدود الدراسة

1.8.1 الحدود الزمانية

تشمل دراسة المتغيرات المرتبطة بالدراسة بداية بالربع الأول لعام 2011م حتى الربع الثاني من عام 2019م، حيث أن البيانات الاحصائية المتعلقة بالدراسة والمأخوذة من وزارة الاقتصاد ومركز الإحصاء الفلسطيني متوفرة بشكل كامل منذ عام 2011م.

2.8.1 الحدود المكانية

طبقت هذه الدراسة على مناطق الضفة الغربية باستثناء قطاع غزة وذلك لعدم توافر بيانات تتعلق بالعمل الحر، وعدد الشركات الجديدة، وعدد براءات الاختراع لدى وزارة الاقتصاد بسبب الانقسام الفلسطيني.

9.1 هيكلية الدراسة

تتكون الدراسة من خمسة فصول كما يلي:

- الفصل الأول: يتضمن أساسيات الدراسة وخلفيتها.
- الفصل الثاني: يتضمن الإطار النظري والدراسات السابقة.
- الفصل الثالث: يتضمن منهجية الدراسة وإجراءاتها.
- الفصل الرابع: يتضمن عرض النتائج والتحليل الإحصائي.
- الفصل الخامس: ويتضمن مناقشة النتائج، والاستنتاجات، و أهم التوصيات و الاقتراحات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 تمهيد

يمكن القول أنه بالرغم من اختلاف رؤية الباحثين وصناع القرار لمفهوم وماهية ريادة الأعمال إلا أن هناك إجماع على أهميتها كعامل مساعد في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة بشكل عام والدول النامية بشكل خاص حيث تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية، ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة.

2.2 تطور مفهوم ريادة الأعمال

إن تعبير ريادة الأعمال أو الريادي مشتق من الكلمة الفرنسية "Entrepreneur" التي أستخدمت سابقا للدلالة على منظم الحفلات الموسيقية، وفي القرن السادس عشر تم استخدامها للإشارة لقادة الجيش (Havinal, 2009). أشار (Portela et al., 2012) بالإستناد إلى عدة مؤلفين أمثال بيتير كيلبي وجيمس كارلند وآخرين؛ أن مفهوم ريادة الأعمال تم ذكره لأول مرة من قبل Richard Cantillon في القرن الثامن عشر إشارة إلى الأنشطة الاقتصادية، حيث رأى أن وظيفة ريادة الأعمال في الاقتصاد تتمثل في شراء الخدمات، والمدخلات بسعر معين وبيعها في وقت لاحق بسعر غير معروف؛ وبالتالي افتراض عنصر المخاطرة. وبين (Schumpeter, 1934) أن الريادة تكون في تنفيذ وإبتكار تركيبات جديدة على المنتجات، الخدمات، أساليب الإنتاج، الأسواق، ومصادر المواد الخام.

كما عرف وينكر وثوريك الريادة على أنها "قدرة واستعداد الأفراد لتصور وخلق فرص اقتصادية جديدة، وادخال أفكارهم إلى السوق في سبيل مواجهة عدم اليقين وغيرها من العوائق من خلال إتخاذ القرارات المتعلقة بالموقع، والشكل، واستخدام الموارد والمؤسسات" (Wennekers & Thurik, 1999,p46).

ويشير هندرسون أن الريادة تعني إكتشاف الفرص وتطويرها، وإستخدام الإبتكار لخلق قيمة إقتصادية (Henderson, 2002). بينما عرف دولينجر الريادة على أنها انشاء منظمة اقتصادية مبتكرة بهدف تحقيق الربح، أو إحداث نمو في ظل عدم اليقين والمخاطرة (Dollinger, 2008).

كما هو واضح بناء على ما تم سرده، فإن ريادة الأعمال مفهوم متعدد الأوجه يظهر في طرق متعددة، ونتيجة لذلك ظهرت تعريفات مختلفة ولا يوجد تعريف واحد متفق عليه بوجه عام. إن العديد من التعاريف نظرية في الأساس ولا تهتم بالقياس، والعديد من الأبحاث تجاوزت مسألة التعريف من خلال الإتجاه لوضع مقياس تجريبي محدد مثل العمل الحر، أو عدد الشركات الصغيرة للإستدلال عليها(OECD, 2009).

بناء عليه، فإن الريادة تكمن في استغلال كل ما هو متاح من موارد بشرية ومادية لتحقيق منافع ذاتية، ومجتمعية، واقتصادية.

1.2.2 من هو الريادي؟

بالرجوع إلى الأدبيات السابقة نرى أن شومبتير عرف الريادي على أنه الشخص الذي يحمل أفكارا جديدة ومبتكرة، ويسعى لاستخدام وسائل إنتاج جديدة (Schumpeter, 1934).

وقد وصف غارتنر الريادي على أنه الشخص الذي يقوم بإنشاء المنظمة فيصبح المبتكر، والمدير، ومالك المؤسسة الصغيرة، ونائب الرئيس، ويقوم بأدوار ومهام عديدة في كل مرحلة من مراحل حياة المنظمة (Gartner, 1988)؛ وصرح بومول أن الريادين هم أشخاص محترفين ومبدعين في إيجاد وسائل وطرق تضيف لهم الثروة، وتعطيهم القوة والمكانه (Baumol, 1990).

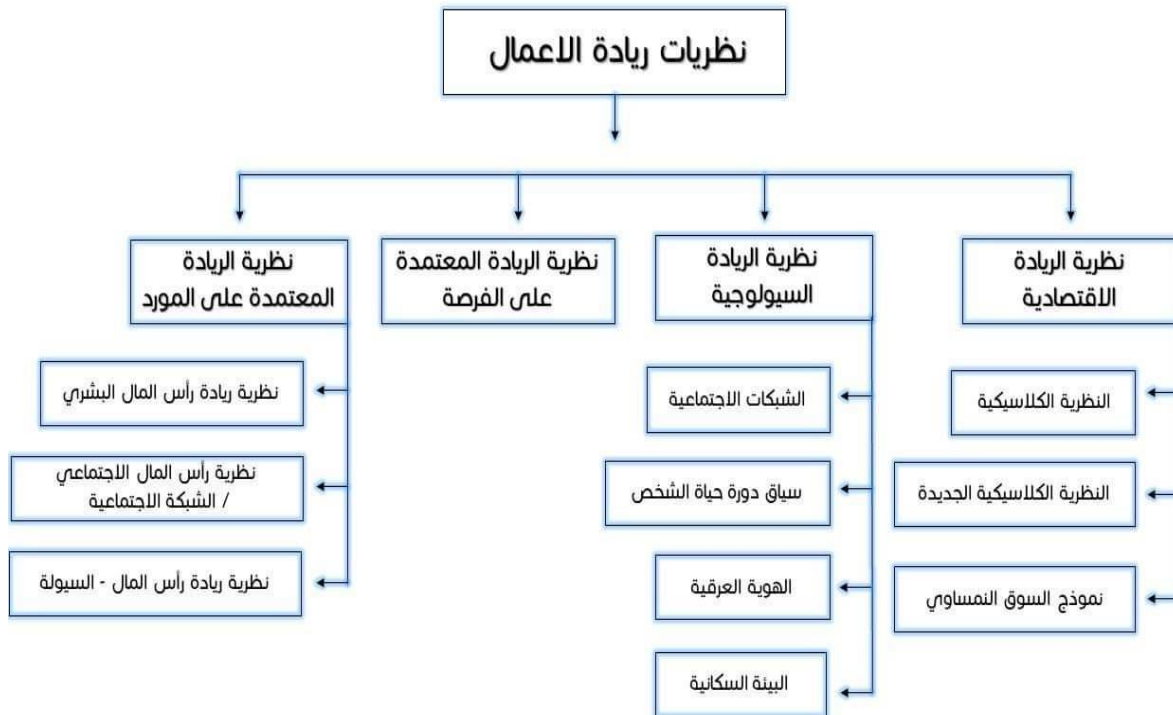
بينما أكد كرينزر أن الريادي هو شخص متحمس لإكتشاف وإيجاد فرص جديدة تجلب له الربح (Kirzner, 1997). وقد بين لاو و آخرون أن الريادي هو الشخص الذي يبدأ عمله الخاص حاملاً سمات عديدة تميزه عن غيره في عالم الأعمال، وتشمل هذه السمات القدرة على اتخاذ القرارات، وتحمل المخاطر، والقدرة على الابتكار (Low et al, 2005). وأوضح هافينال أن الريادي هو الشخص الذي يسعى لخلق شئ جديد، وينظم الإنتاج، ويحمل على عاتقه المخاطرة، ويتعامل مع حالة عدم اليقين الاقتصادي التي تواجهها الشركة (Havinal, 2009).

بينما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في تقريرها حول قياس الريادة لعام 2009؛ أن الرياديين هم "أصحاب الأعمال الذين يعملون على إنشاء أو توسيع النشاط الاقتصادي من خلال استغلال منتجات، أو عمليات، أو أسواق جديدة، بنية تحقيق قيمة اقتصادية مضافة" (OECD, 2009).

بناء عليه، فإن تعريف OECD وتعريف (Havinal, 2009) ينسجم مع الواقع الفلسطيني حيث أن أي شخص يستطيع أن يخلق لنفسه فرصة عمل مجدية وملائمة تتوافق مع مهاراته، ولديه القدرة على تحمل ما يترتب على هذا العمل؛ يمكن تصنيفه على أنه ريادي.

3.2 نظريات ريادة الأعمال

كما سبق وذكرنا أن ريادة الأعمال مفهوم واسع اختلف العلماء في تفسيره تبعاً لخلفياتهم العلمية وأساليب دراستهم، لذلك فالنظريات التي بحثت في مجال ريادة الأعمال تناولت عدة جوانب فمنها ما له جذور اقتصادية أو تابعة لعلم النفس وعلم الاجتماع وأخرى تخص علم الإنسان والإدارة. سيغطي هذا البحث كلاً من النظرية الاقتصادية، النظرية السيسولوجية، نظرية الريادة المعتمدة على الفرصة، ونظرية الريادة المعتمدة على الموارد.



شكل رقم(1.2): ملخص نظريات ريادة الأعمال

1.3.2 نظرية الريادة الاقتصادية (Economic Entrepreneurship Theory)

نظرية الريادة الاقتصادية تعتمد في تفسيرها على ثلاث نظريات ساهمت في استكشاف العوامل الاقتصادية التي تعزز السلوك الريادي، وهي:

1.1.3.2 النظرية الكلاسيكية (Classical Theory)

أشار (Simpeh, 2011) بالاستناد إلى مقالات لعدد من الكُتّاب منهم:

(Say, 1803; Ricardo, 1817; Smith, 1776; Murphy, Liao & Welsch, 2006)

أن النظرية الكلاسيكية ظهرت نتاجا للثورة الصناعية في بريطانيا، وأشادت بمزايا التجارة الحرة، والمنافسة، والتخصص في الإنتاج. وقد وصفت الدور المباشر للريادي أو صاحب المشروع في إطار الإنتاج وتوزيع السلع في السوق التنافسية بالإضافة إلى ذلك فإن أصحاب النظرية الكلاسيكية حددوا ثلاثة وسائط أو طرق ضرورية للإنتاج وهي: الأرض (Land)، ورأس المال (Capital)، والعمالة (Labour)

2.1.3.2 النظرية الكلاسيكية الجديدة (Neo-Classical Theory)

انبثقت هذه النظرية كنتاج نقدي للنظرية الكلاسيكية، وهو منهج اقتصادي يركز على تحديد السلع والمنتجات وتوزيع الدخل في الأسواق من خلال العرض والطلب، وهذا التحديد غالبا ما يكون مبنيا على نظرية المنفعة المبنية على الدخل للأفراد وأرباح الشركات مقارنة بتكاليف الإنتاج، وهذا يتم من خلال توظيف عوامل الإنتاج المتاحة وفق الخيار الأمثل للفرد مع تدخل الحكومة كمنظم (Simpeh, 2011).

3.1.3.2 نموذج السوق النمساوي (Austrian Market Process (AMP))

جاء هذا النموذج ليسد الثغرة في النظرية الكلاسيكية الجديدة حيث ركز على النشاط الإنساني في إطار المعرفة الاقتصادية مستعيناً ومتأثراً بنظرية شومبتر (Schumpeter) الذي وصف الريادة على أنها المحرك للنظم القائمة في السوق (Market-based system)؛ وهذا يعني أن إحدى المهام الكبرى للمؤسسات تكمن في خلق كيان جديد، يكون بمثابة دافع لحركة إقتصاد السوق (Simpeh, 2011).

أشار (Murphy, Liao & Welsch, 2006) إلى ضرورة وأهمية المعرفة، فمن خلال إبلاغ كافة عناصر نظام السوق على سبيل المثال (معلومات عن الأسعار) يستطيع رجال الأعمال تلبية احتياجات السوق ويحدث تغيير على مستوى النظام. فإذا كان الريادي يعرف كيف يخلق سلعا وخدمات جديدة ويعرف الطريقة المثلى للقيام بإنتاجها فإنه سيجني فوائد كبيرة من خلال اكتسابه تلك المعرفة وسيعمل على تفعيل المعرفة وطرق الحصول عليها ليحصل على مزيد من الفائدة.

لم يفسر الإطار الكلاسيكي الجديد هذا النشاط فافتراض المنافسة الكاملة في نظام مغلق يقوم بتتبع بيانات حقيقية يمكن ملاحظتها، ويستند على مبدأ الملاحظة المتكررة. على عكس (AMP) التي ترفض إفتراض قابلية تكرار الظروف التي تؤدي إلى نفس النتائج في النظام الاقتصادي. ومن هذا المنطلق فهي تحفز الرياديين ورجال الأعمال على استخدام المعرفة العرضية التي لم يسبق لها مثيل ولن يعثر عليها مرة أخرى في توليد القيمة الاقتصادية (Simpeh, 2011).

2.3.2 نظرية الريادة السيولوجية (Sociological Entrepreneurship Theory)

تعد النظرية السيولوجية أحد نظريات الريادة التي تركز على المجتمع كوحدة تحليل لفهم الإطار الاجتماعي. وإستنادا إلى (Reynolds, 1991) فإن هناك أربعة أطر اجتماعية ترتبط بفرص تنظيم المشاريع الريادية، هي:

أولا: الشبكات الإجتماعية (Social Networks)

يركز الريادي من خلالها على بناء علاقات و روابط إجتماعية ناجحة تعزز أواصر الثقة بعيدا عن الإنتهازية.

ثانيا: سياق دورة حياة الشخص (The Life Course Stage Context)

هذا السياق يركز على تحليل المواقف الحياتية والسمات الشخصية للأفراد الذين أصبحوا رياديين ورجال أعمال، إذ أن تجارب الأفراد تؤثر على أفكارهم وسلوكهم وهي التي تدفعهم لعمل أشياء ذو قيمة ومعنى في حياتهم.¹

¹ وهذا ما يمكن اسقاطه على بعض التجارب من قطاع غزة فقد قامت صحيفة دنيا الوطن الإلكتروني بنشر تقرير بعنوان "نساء يبدعن في إيجاد مصادر الدخل من خلال المشاريع الإنتاجية الصغيرة في غزة " تضمن التقرير بعضا من المشاريع الناجحة كمشروع "معجنات الربيع" للسيدة عبير نطيز، التي تعيل أسرة مكونة من ثمانية أفراد. لقد استطاعت عبير أن تستمر في مشروعها على الرغم من تدميره مع منزلها بالكامل خلال العدوان الأخير (دنيا الوطن، 2015).

ثالثاً: الهوية العرقية (Ethnic Identification)

إن الإطار العرقي أو خلفية المرء الاجتماعية هي أحد العوامل الحاسمة التي تدفع الأفراد نحو الريادة. فعلى سبيل المثال: الخلفية الاجتماعية للشخص تحدد إلى أي مدى يمكن أن يصل فيلاحظ أن الفئات المهمشة تتحدى كافة المعوقات والعقبات التي تواجهها للوصول إلى النجاح بدافع خلفيتهم المحرومة والتي جعلتهم في سعي مستمر لتحسين حياتهم للأفضل.²

رابعاً: البيئة السكانية (Population Ecology)

يوضح هذا الإطار الدور المهم الذي تلعبه العوامل البيئية في بقاء واستمرار الأعمال، فهناك العديد من العوامل البيئية التي تؤثر على بقاء المشروع الجديد ونجاح الريادي كالنظام السياسي، التشريعات الحكومية، الزبائن، الموظفين، والمنافسة.

3.3.2 نظرية الريادة المعتمدة على الفرصة (Opportunity-Based Entrepreneurship Theory)

بناء على نظرية مدرسة شومبتر أو النمساوية فإن الريادي لا يحدث تغيير ولكن سعيه لاستغلال الفرص هو الذي يصنع التغيير من خلال استغلاله للتكنولوجيا وتفضيلات المستهلك على سبيل المثال. وهذا يتوافق مع اعتقاد (Drucker, 1985) أن الريادي دائماً ما يبحث عن التغيير ويستجيب له ويستغله كفرصة.

وقد قام (Stevenson & Jarillo, 1990) بالتطوير على نظرية Drucker لتشمل الموارد (Resourcefulness) و حدد الفرق بين إدارة المشاريع الريادية والتنظيم الإداري، حيث أن إدارة المشاريع الريادية تسعى إلى الفرصة بصرف النظر عن الموارد المتاحة لديها.

² في مقالة صدرت عن منبر رصيف22 الإعلامي الإلكتروني بعنوان "برنامج إرادة: قصص نجاح لذوي الاحتياجات الخاصة في غزة" تم التطرق لقصة نجاح سماح شاهين شابة تعاني من إعاقة في يدها التحقت بمشروع إرادة وخضعت لدورة تدريبية لمدة خمس أشهر في الرسم على الخشب بواسطة الحاسوب ونجحت في إدارة مشروعها الخاص في تصميم ديكورات هندسية لبيوت، ومساجد، ومؤسسات بالرغم من الإحباطات المتكررة التي تعرضت لها ممن حولها التي وصمتها بمحدودية قدرتها بسبب الإعاقة.

4.3.2 نظريات الريادة المعتمدة على المورد (Resource- Based Entrepreneurship Theories)

أشار (Simpeh, 2011) بالاستناد إلى (Alvarez & Busenitz, 2001; Aldrich, 1999; Davidson & Honing, 2003) أن مقدرة المؤسسين للوصول للموارد تعد مؤشرا هاما على الريادة القائمة على الفرصة وكذلك مؤشر لنمو ونجاح المشاريع الجديدة.

تركز هذه النظرية على أهمية الموارد المالية والاجتماعية والبشرية حيث أن الوصول للموارد يعزز قدرة الأفراد على اكتشاف الفرص واستغلالها، وتعتمد هذه النظرية على ثلاثة تصنيفات، هي:

1.4.3.2 نظرية ريادة رأس المال البشري (Human Capital Entrepreneurship Theory)

استند (Simpeh, 2011) إلى العديد من المؤلفين في تفسير هذه النظرية حيث بينوا أنها تعتمد على عاملين أساسيين وهما التعليم والخبرة، بحيث تشكل المعرفة المكتسبة من التعليم والخبرة المصدر الذي يتم من خلاله توزيع الأفراد بتباين، كما أنه يمثل التأثير الأساسي للاختلافات في تحديد الفرص وكيفية استغلالها.

2.4.3.2 نظرية رأس المال الاجتماعي أو الشبكة الاجتماعية (Social Capital or Social Network Theory)

توضح هذه النظرية أنه قد يكون لدى الفرد القدرة على إدراك أمكانية وفرصة تنظيم المشروع الريادي لكنه يفتقر إلى الصلات الاجتماعية التي تساعد على تحويل الفرصة لبدء الاعمال التجارية (Business Startup)، ويعتقد أن الوصول إلى شبكات اجتماعية أكبر، قد يساعد في التغلب على هذه المشكلة.

استند (Simpeh, 2011) إلى ما ذكره (Reynold, 1991) في كتاباته، أنه كلما كانت العلاقات الاجتماعية أقوى مع مزودي الموارد سيسهل ذلك الحصول عليها ويعزز القدرة على استغلال الفرص. بينما بين باحثون آخرون أنه من المهم لمؤسسي الشركات الوليدة الوصول إلى الرياديين، وأصحاب المشاريع في الشبكة الاجتماعية حيث أن اختصاص هؤلاء الأفراد يمثل نوعا من رأس المال الثقافي الذي يساعد الناشئين في الكشف عن الفرص.

بالتالي، فإن هذه النظرية توضح أهمية وقيمة العلاقات الإجتماعية و دور التعاون في تحقيق القيمة والأهداف الاقتصادية.

3.4.3.2 نظرية رأس المال - السيولة (Financial Capital/Liquidity Theory)

اشار (Simpeh, 2011) بالاستناد إلى (Clausen, 2006) أن نظرية السيولة توضح أن الأشخاص الذين يمتلكون رأس المال هم أكثر قدرة على الحصول على الموارد اللازمة التي تمكنهم بشكل فعال من استغلال الفرص الريادية وتأسيس شركات للقيام بذلك.

بالرغم مما سبق، فهناك نظريات أخرى تعارض فكرة كينونة رأس المال، حيث إن معظم مؤسسي المشاريع الناشئة الجديدة لم يكونوا يمتلكون الكثير من رأس المال.

إن ما يمكن تلخيصه من هذه النظرية أنه من الممكن بدء شركة برأس مال متواضع، فيمكننا اعتبار قدرة المؤسسين للوصول لرأس المال مؤشر مهم لنمو المشروع الجديد ولكنه ليس بالضرورة أن يكون مؤشرا للقدرة على تأسيس مشروع جديد.

4.2 الدوافع الريادية وتأثيرها على النمو الاقتصادي

ذكر مفهوم الدوافع الريادية في العديد من الأبحاث كأبحاث (Bratu) و (Calderon) وآخرون التي حدد على أساسها علاقة الريادة مع النمو الاقتصادي فيما إذا كانت سلبية أم إيجابية ولقد وردت الدوافع في أغلب الأبحاث على وجهين:

1.4.2 ريادة الفرصة

ريادة الفرصة هي التي ترتبط النشاطات الريادية فيها باستغلال فرص السوق المدركة وتكون المشاركة طوعية الاتجاه (Acs, 2006).

2.4.2 ريادة الضرورة

على عكس ريادة الفرصة فان ريادة الضرورة تحدث عندما يتم الانخراط بالنشاطات الريادية نتيجة لنقص الخيارات البديلة المتاحة (Acs, 2006).

وقد اثبتت نتائج العديد من الدراسات أنه كلما اتجهت الدولة إلى ريادة الفرصة كلما كان أداؤها الاقتصادي أفضل حيث أن نتائج تلك الدراسات أثبتت وجود علاقة إيجابية بين ريادة الفرصة والنمو الاقتصادي على النقيض من الدول التي تتجه إلى ريادة الضرورة التي ترتبط بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي. وقد يعود السبب في ذلك أن ريادة الفرصة تخلق عناصر جديدة على السوق تكون لها قيمة اقتصادية عالية.

ومن خلال دراسة الباحث للثروات المعرفية السابقة وجد تقاطع بين ريادة الفرصة والريادة المنتجة كما وصفها Baumol حيث عبّر عنها بالابتكار الذي يخلق الثروات و يقود للتنمية الاقتصادية ويعود بالنفع على الافراد والمجتمع ككل. وكذلك فان ريادة الضرورة تتناسب مع ما أطلق عليه Baumol بالريادة غير المنتجة التي تهتم بالنفع الفردي بشكل أكبر من النفع المجتمعي.

لقد قامت بعض الأبحاث باستخدام الابتكار كأداة لقياس ريادة الأعمال المنتجة وإستخدام مؤشر العمل الحر كقياس بديل لريادة الأعمال وأثرها على النمو الاقتصادي وأظهرت النتائج العلاقة الإيجابية بين الابتكار والنمو الاقتصادي على خلاف العمل الحر. قد نستنتج من ذلك أن مؤشر العمل الحر هو وجه من وجوه الريادة غير المنتجة التي وصفها بومول (Baumol) في أبحاثه.

5.2 واقع ريادة الأعمال في الاقتصاد الفلسطيني

وفقا لمرصد الريادة الفلسطيني فإن مراحل الأنشطة الريادية في فلسطين تقسم إلى المشاريع التي لم يمض على تأسيسها (42) شهرا، وتضم المشاريع الناشئة والمشاريع الجديدة، والمشاريع التي مضى على نشاطها بالسوق (42) شهرا فأكثر، وتسمى المنشآت القائمة (المستقرة).

المشاريع الناشئة هي التي لا زالت في مرحلة التخطيط ولم تدفع بعد أجور العاملين حتى الآن أو التي دفعت الأجور لمدة تصل إلى (3) أشهر، أما المشاريع الجديدة فهي المشاريع القائمة بالفعل ودفعت أجور العاملين لمدة تتراوح بين (3) أشهر إلى (42) شهرا (ماس، 2014).

أما عن المعوقات التي تواجه الريادة في الاقتصاد الفلسطيني فقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني في السنوات الماضية إلى كثير من الضربات الموجهة من قبل الاحتلال الاسرائيلي أدت إلى تراجع وضعفه، وما زالت السياسات المتبعة تعرقل تطور وتقدم الاقتصاد الفلسطيني وهذا ما ينعكس بدوره على الواقع الريادي في فلسطين. إن ريادة الأعمال في فلسطين تعاني واقعا مريرا تقف العديد من المعوقات أمامه وأمام رواده ومن عدة جهات.

ففي مقالة نشرت عبر وكالة معا الإخبارية للريادي والكاتب محمد الكيلاني بعنوان "فقاعة ريادة الأعمال في فلسطين"، أشار إلى وجود عدة عواقب تحول دون إحراز تقدم في الريادة في فلسطين من واقع تجربته في هذا المجال. من أبرز هذه العوائق: الحكومة، الاحتلال، الثقافة، التعليم، والمستثمرين.

أولا: الحكومة

فقد أوضح الكاتب أن الحكومات في جميع الدول المتطورة، وحتى بعض الدول النامية، تطبق سياسات تشجيعية، وقوانين تسهل عمل رواد الأعمال؛ على خلاف الواقع الفلسطيني الذي يفرض على المبادرين رسوم تسجيل تصل إلى \$1300، إضافة إلى الضرائب، ومساواة الشركات الرائدة والناشئة بالشركات الخاصة، دون الأخذ بالاعتبار خصوصية هذه الشركات، والموازنة المحدودة التي تمتلكها. علاوة على ذلك، فإن ضعف أو ندرة البرامج الحكومية الموجهة لدعم رواد الأعمال في فلسطين جعلت الوضع يزداد سوءا. ويتساءل الكاتب متى ستقتنع الحكومة بأنها هي من يحتاج رائدي الأعمال لتصل

لاستقلالها الاقتصادي، وخلق شخصية اعتبارية اقتصادية مستقلة بعيدا عن التبعية؟ (وكالة معا الاخبارية، 2015)

إن ما أورده الكيلاني في مقالته يتوافق مع الدراسة التي أصدرتها ماس حول سياسات النهوض بريادة الأعمال في فلسطين؛ حيث أشارت ماس أن البيئة القانونية الفلسطينية لا تدعم المشاريع الريادية الصغيرة أو الناشئة فلا تنطبق عليها الإعفاءات والحوافز في قانون تشجيع الاستثمار، ولا يوجد أي تمييز إيجابي لها في تشريعات الضرائب، حيث تقتصر هذه المزايا والإعفاءات على المشاريع الكبيرة فقط والتي يتجاوز رأسمالها مائتي وخمسين ألف دولار حسب التعديل الأخير للقانون في العام 2011م.

من جهة أخرى، أوردت دراسة ماس بالإستعانة بالتقرير الصادر عن البنك الدولي لممارسة الأعمال التجارية (World Bank, Doing Business, 2014)؛ أن تسجيل شركة جديدة يتطلب تسعة إجراءات، ولمدة تصل إلى (45) يوما مقارنة مع (20) يوما كمتوسط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى ارتفاع تكلفة بدء المشاريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تبلغ نحو 86% من متوسط الدخل القومي للفرد، مقارنة مع 29% كمتوسط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وهذا ما يشير إلى صعوبة البدء بمشاريع جديدة حيث حازت الأراضي الفلسطينية على ترتيب (143) من بين (189) دولة في مؤشر تأسيس المشاريع والأعمال الجديدة (ماس، 2014).

ثانيا: الاحتلال

يرى الكيلاني أن الاحتلال من أكبر الصعوبات التي تواجه قطاع الريادة فهو الذي يعزلنا عن العالم الخارجي فيمنع الاستثمار الخارجي في المشاريع الفلسطينية، ويفرض محددات خانقة على التحويلات البنكية والإلكترونية الخارجية، بالإضافة إلى منعه لخدمة الجيل الثالث (3G) التي أصبحت نقطة تحول في مجال المشاريع الرائدة حول العالم. بالإضافة إلى ذلك؛ أشار الكيلاني إلى أهمية تأثير العامل النفسي الذي يعيشه رائد الأعمال الفلسطيني الذي يشعر بعدم الإستقرار، والخوف المستمر من المجهول تحت ظل الإحتلال (وكالة معا الاخبارية، 2015). وترى ماس أن استمرار وتفاقم الازمة المالية التي تمر بها الحكومة الفلسطينية والتي حالت دون توفير الدعم والحوافز للرياديين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة كان نتاجا لسياسة الاحتلال في السيطرة على معظم الموارد الفلسطينية، والإجراءات القمعية المتخذة بحق الشعب الفلسطيني، والسيطرة

على المعابر، وتعثّر مفاوضات السلام التي أثرت بدورها على المناخ الاستثماري والاقتصادي للجانب الفلسطيني بشكل عام (ماس، 2014).

ثالثاً: الثقافة

يرى الكيلاني أن الاتجاه الفكري للمجتمع والدولة الذي يرى الوظيفة كجوهر للاستقرار الحقيقي، وغاية يسعى الجميع لتحقيقها دون النظر إلى أهمية قيادة الأعمال كمساهم في حل مشاكل البطالة، ورفع الناتج القومي للدولة، إضافة إلى المفاهيم المغلوطة للنجاح والفشل المتبناة من قبل المجتمع (وكالة معا الاخبارية، 2015).

ويتوافق هذا التحليل مع ما أشارت إليه ماس (2014) في تقريرها؛ أن الخوف من الفشل يمثل عائقاً أمام الريادة، فحسب الثقافة الفلسطينية يعتبر الفشل بأي جانب من جوانب الحياة أمر غير مقبول. وتشير الإحصاءات إلى أن 66% من الشباب من الفئة العمرية (18-34) سنة يرون أن عدم تقبل المجتمع لفكرة مشروع يملكه أو يديره الشاب هو محبط أساسي لإنشاء المشاريع.

رابعاً: التعليم

يعد التعليم أحد المعوقات التي تواجه ريادة الأعمال في فلسطين؛ فبدلاً من أن يكون التعليم الأساس الذي يبنى عليه الحس الإبداعي لدى المتعلمين، يرى الكيلاني أنه يقتل ذلك الإبداع، ويقتل التفكير الخلاق من خلال المناهج العقيمة المتبعة التي تعتمد على التلقين، واعتماد العلامة كمقياس للنجاح. هذا إلى جانب ضعف المؤسسات التعليمية في جانب البحث العلمي الذي يعتبر دافع أساسي لتوليد الأفكار الريادية (وكالة معا الاخبارية، 2015).

وتتسجم دراسة ماس مع ما تم ذكره، إذ أن المعلمين الفلسطينيين يعتقدون أن النظام المدرسي الحالي لا يعد خريجي المدارس بشكل جيد لريادة الأعمال، وأعزوا السبب في ذلك إلى المناهج المرهقة وتركيزها على البعد النظري، بالإضافة إلى اتباع طرق تدريس تقليدية. وفي مسح الخبراء الوطنيين لعام 2012م، أشار 89% من الخبراء إلى أن المناهج التعليمية المدرسية لا تهتم بمواضيع الريادة وكيفية إنشاء شركات جديدة. أما بالنسبة إلى التعليم الجامعي فبالرغم من اهتمام الجامعات الفلسطينية بادخال تخصصات وبرامج

تسعى للنهوض بالريادة، إلا أن التخصصات التقليدية التي لا تتناسب مع إحتياجات ومتطلبات السوق الفلسطيني ما زالت الغالبة عليها (ماس، 2014).

وبالمقارنة مع النهج الأمريكي في التعليم نجد ان المسار الذي تبنته ساهم بشكل كبير في إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الأمريكي حيث يشير خبراء الريادة في أمريكا أن الريادة تبدأ من المدرسة لذلك تحرص المؤسسات التعليمية في أمريكا بتدريس ريادة الأعمال منذ المراحل الإبتدائية حتى المرحلة الجامعية (الاقتصادي، 2016).

خامسا: المستثمرين

يرى الكيلاني أن المستثمرين يعتمدون على مصادر تمويل خارجية، معتمدة على استراتيجيات دعم غير منظمة تسعى للترويج لسمعة الممولين من خلال تنفيذ برامج عشوائية لا تستند لحاجات السوق، وتتنظر لرائد الأعمال كحقل تجارب وليس كشريك في المشروع (وكالة معا الاخبارية، 2015).

وأشارت ماس (2014) في دراستها إلى أن 64% من الخبراء الوطنيين يعتبرون تسهيلات التمويل الصغير بغرض البدء بمشروع ليست ذات كفاءة عالية. بالإضافة إلى ذلك فإن 50% من الخبراء يرون أن الجهات التمويلية كالبنوك وغيرها لا تقوم بتمويل مشاريع الشباب؛ وهذا ما يجعل التمويل والحصول عليه أمرا معقدا وأحد أهم العوائق التي تواجه رواد الأعمال.

6.2 تجارب الدول في قطاع ريادة الأعمال

1.6.2 التجربة الماليزية

في المشهد الماليزي هناك إتفاق وتعاون مشترك بين كافة القطاعات ذات التأثير في مجال ريادة الأعمال، فهناك نظام متكامل مدعوم من الدولة بالشراكة مع القطاع الخاص، والقطاع التعليمي والجامعي. حيث تقوم الجامعات بإنشاء شركات مشتركة مع الطلاب الذين يقدمون مشاريع مميزة، وتقدم لهم الدعم اللوجستي، والمادي، والتقني، إذ تقدم المكاتب والمختبرات، والطلاب المتطوعين للعمل، ومبالغ مادية في مقابل الحصول على دخل وجزء من الملكية الفردية للمشروع عند نجاح هذه الشركة.

تلعب حاضنات الأعمال دوراً هاماً كمعزز للريادة؛ حيث هناك حاضنة أعمال تدعى كريدل (Cradle) معناها المهد تدعم طلاب الجامعات الذين لديهم أفكار ريادية وقاموا بدراساتها وتقديمها للحاضنة، فإذا حصلت على الموافقة تقوم الحاضنة بإعطائهم أربعين إلى خمسين ألف دولار تقسم على ثلاث دفعات على شكل هبات مشروطة؛ أي ليس على الريادي إعادة المبلغ الممنوح له إذا نجح بتنفيذ ما ورد في خطته.

في حال نجاح الريادي في تطوير المنتج الأولي يستطيع بعدها أن يقوم بطلب منحة مشروطة أخرى من (Cradle) بعد أن يقدم خطة عمل لتسويق منتجه والبدء ببيعه في السوق. تقدم (Cradle) في هذه المرة حوالي مئة وعشرون ألف دولار. في خلال هذه المرحلة يقوم الريادي بتأسيس الشركة والحصول على الهبة وتسويق منتجه في السوق إذا نجح في ذلك وسعى بعدها للتوسع بالسوق والوصول إلى العالمية يقوم بتقديم خطة عمله إلى شركة رأس مال مخاطر مدعومة من الحكومة الماليزية إسمها (MAVCAP) ويستطيع طلب مبلغ يصل إلى ملايين الدولارات لتطوير وتوسيع مشروعه بشكل أكبر مقابل نسبة في الشركة يتم الإتفاق عليها.

كذلك الأمر هناك العديد من حاضنات الأعمال وشركات رأس المال المخاطر الخاصة المتخصصة في مجالات متنوعة؛ فمنها ما هو متخصص بالتكنولوجيا الحيوية، ومنها ما يستثمر أمواله في الطاقة النظيفة، ومنه ما هو متخصص في المنتجات الزراعية وغيرها.

لقد واجهت الحكومة الماليزية ظاهرة قلة الشركات الناشئة الناجحة بإعفاء الشركات الكبيرة نسبة من الضرائب مقابل أن تستثمر في الشركات الناشئة مما أدى لاستمرارية تدفق المنح و الهبات والاستثمارات للشركات الناشئة بالموازاة مع تخفيف الأعباء عن الدولة (القيادي، 2015).

2.6.2 التجربة اليابانية

تعد اليابان واحدة من أهم الدول التي يحتذى بتجربتها في تنمية اقتصاداتها من جهة، والتغلب على البطالة والفقر من جهة أخرى؛ حيث أولت اهتمامها بشكل خاص لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتخصيص وكالة تابعة لوزارة الاقتصاد، والتجارة، والصناعة مسؤولة عن تنمية المشاريع الصغيرة، وتقديم التراخيص والمساعدات الفنية، والخبرة الاستشارية، والتمويلية. إضافة إلى وجود هيئة تنفيذية مساعدة تعمل على :

- إنشاء مؤسسات تمويل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة (30%) كحد أدنى من قيمة المناقصة.
- تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة وإيجاد نظام ضمان القروض للمشاريع المقدمة.
- أتاحت الحكومة نوعاً من التأمين خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خوفاً من مخاطر الإفلاس؛ بحيث يقوم صاحب المشروع بدفع قسط تأميني شهري لإحدى المؤسسات التأمينية أو المالية، بموجبه تقوم هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد الديون في حال تعثر المشروع.
- تشجيع المشاريع الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها بمساعدة هيئات حكومية، وذلك بإقامة المعارض الدولية ومعاونتها على تسويق منتجاتها.
- الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد، وتوفير نظام ضريبي يشجع على الاستثمار، وإقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية (وزارة الاقتصاد الوطني، 2010).

3.6.2 التجربة القطرية

على الصعيد العربي احتلت قطر المرتبة الأولى عربيا وخليجيا والمرتبة ال (22) عالميا بالمؤشر العالمي لريادة الأعمال عام 2018م، والذي يضم (137) دولة حول العالم، وهذا يعني تفوقها على (115) دولة عالمياً.

لقد لعب بنك القطر للتنمية ودار الإنماء الاجتماعي، وهما إحدى أهم المؤسسات الحكومية الداعمة لرواد الأعمال القطريين والرائدة في قطر، دوراً هاماً في تصدر قطر المرتبة الأولى في الريادة حيث قاموا بتأسيس حاضنة قطر للأعمال وهي أكبر حاضنة أعمال متعددة الاستخدامات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تهدف إلى:

- تطوير الشركات القطرية التي تصل قيمتها لمئة مليون ريال في دولة قطر.
 - تمكن الشركات الناشئة من البدء والمساهمة في تنميتها من خلال احتضانها وتطويرها وتوفير شبكات العمل والاستثمار.
 - تقديم الدعم لرواد الأعمال المحليين من خلال مجموعة من الخدمات عالمية المعايير المصممة بالتعاون مع فريق عمل متخصص مكون من خبراء رائدين محلياً ودولياً.
 - تخصيص حاضنة خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقطاع السياحي تمكن رواد الأعمال من تطوير خدمات ومنتجات تعزز التجربة السياحية في قطر.
 - إطلاق حاضنة المنارة الرقمية المتطورة لاحتضان الأعمال ضمن مقر حاضنة قطر للأعمال وذلك بهدف تشجيع ريادة الأعمال، ودعم التنوع الاقتصادي، وإنشاء الأعمال الجديدة. وشكلت هذه الحاضنة لجنة للتقييم واختيار أفكار إبداعية في المجال الرقمي مع توفير تمويل تأسيسي لرواد الأعمال.
- وبالإضافة إلى إسهاماته التي ذكرت أعلاه يلعب بنك قطر للتنمية دوراً مهماً في:
- دعم وتمويل وتعزيز المهارات الريادية لرواد الأعمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة.
 - خلق نوع من التواصل والإرتباط بين رواد الأعمال الحاليين ورواد المشاريع الواعدة بهدف دعمهم ومساعدتهم على تعزيز أعمالهم وتبادل الخبرات فيما بينهم.
 - تنظيم معارض لدعم رواد الأعمال كمعرض "منتجات منازلنا" لدعم الأفكار المبتكرة التي تقدم قيمة مضافة للاقتصاد من خلال المشاريع متناهية الصغر.

- تعزيز روح المبادرة عند القطاع الخاص وتوفير خدمات في التطور والنمو والتنوع في المجالات الاقتصادية من خلال توفير رأس المال، والضمانات، والخدمات الاستشارية.
- تقديم خدمات استشارية في تطوير الأعمال لمساعدة أصحاب المشاريع في إعداد دراسات الجدوى الخاصة بهم، وإجراء أبحاث السوق، واختيار التقنية المناسبة، وبناء قرارات أصحاب المشاريع وربطهم مع وكالات الدعم المالية وغير المالية (حبيب، 2017).

عند المقارنة بين واقع الريادة في الاقتصاد الفلسطيني وبين اقتصادات الدول التي تناولنا تجاربها سنجد فجوة كبيرة بين الاقتصاد الفلسطيني وتلك الاقتصادات فقد نجحت الأخيرة في إعادة رسم مسار اقتصادها من جديد ودعمه وتحويله إلى اقتصاد قوي مكتفي ذاتيا من خلال سياساتها الداعمة للأفراد وللريادة وتقديرها بعيد المدى للنتائج التي ستترتب على اتباع مثل تلك السياسات.

بناء على ما سبق، ومن أجل النهوض بالمشاريع الريادية وإحداث نقلة نوعية في الاقتصاد على الساحة الفلسطينية، يفترض الإستفادة من تجارب هذه الدول والسعي فورا لدعم الريادة بشتى الطرق المتاحة ومن كافة الأطراف خاصة الحكومة فيجب أن تلعب دور المحفز لا المثبط فلا ينبغي أن تضع إجراءات صارمة تعرقل المشاريع الناشئة وتعطل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحريك الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن على الحكومة الفلسطينية إعادة النظر في السياسات والمناهج التعليمية و تبني مسارات جديدة وخطط مدروسة هدفها الأساسي خلق بيئة تشجع على الابتكار والإبداع.

7.2 النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي جزءاً من الأهداف الأساسية التي تسعى اقتصادات بلدان العالم لتحقيقه، باعتباره مؤشر مهم لقياس تطور الدول، لذا فإن هناك الكثير من الدراسات و الأبحاث التي تناولته وربطته في مؤشرات أخرى تتعلق بالاقتصاد ككل لإيجاد الروابط التي يؤثر عليها ويتأثر بها.

1.7.2 مفهوم النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو توسع مستدام لإمكانيات الإنتاج تقاس كزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة معينة (Slavin, 2009,p390). وعرفته (Haller, 2012) على أنه زيادة في الدخل القومي للفرد الواحد، وتتضمن التحليل من الناحية الكمية لهذه العملية، مع التركيز على العلاقات الوظيفية بين المتغيرات الداخلية؛ أي أنها تشمل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، الناتج القومي الإجمالي، والدخل القومي، وبالتالي الثروة الوطنية، بما في ذلك الطاقة الإنتاجية، معبراً عنها بالحجم المطلق والنسبي، للفرد الواحد، ويشمل أيضاً التعديلات الهيكلية للاقتصاد.

معادلة النمو الاقتصادي

$$\frac{\text{إجمالي الناتج المحلي للسنة الحالية} - \text{إجمالي الناتج المحلي للسنة السابقة}}{\text{إجمالي الناتج المحلي للسنة السابقة}}$$

(Curtis & Irvine, 2017)

2.7.2 محددات النمو الاقتصادي

أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى وجود محددات أساسية للنمو:

1.2.7.2 تراكم رأس المال المادي والبشري

يعد تراكم رأس المال المادي من العوامل الرئيسية في تحديد مستوى الإنتاج الحقيقي للفرد وتعتمد فترة تأثيره الزمني على مدى تجسد الابتكار التكنولوجي في رأس المال الجديد.

أما عن تراكم رأس المال البشري المتمثل في المهارات والخبرات المتجسدة في القوى العاملة يكون الاستثمار فيها من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب الذي يمكن أن يكون له تأثير دائم على عملية النمو إذا كانا متلازمين بعملية البحث والتطوير المكثف، والتقدم التكنولوجي المتسارع، إضافة إلى تبني تقنيات جديدة بواسطة قوة عاملة ذات مهارات عالية (OECD, 2001).

2.2.7.2: البحث والتطوير

تعد عملية الإنفاق على البحث والتطوير استثماراً في المعرفة التي تقود إلى اكتشافات تكنولوجيات جديدة، إضافة إلى مساهمتها في الاستخدام الأمثل والأكثر كفاءة للموارد المتمثلة برأس المال المادي والبشري. وقد أجمعت العديد من الدراسات على أن الإنفاق العالي على البحث والتطوير يرتبط بشكل كبير بمعدلات النمو المرتفعة، وأن العلاقة بينهم إيجابية. ولكن يجب الإشارة إلى أن طبيعة البحوث التي أجريت تؤثر على سير النمو فمثلاً هناك بحوث عسكرية يتم الإنفاق عليها من قبل الدولة قد لا تسهم بإحداث نمو على الصعيد الاقتصادي (OECD, 2001).

3.2.7.2: إعداد سياسة الاقتصاد الكلي والنمو

هناك محوران أساسيان يتم التطرق إليهما عند إعداد سياسات الاقتصاد الكلي هما:

• التأسيس والحفاظ على تضخم منخفض

إن الحجج المعتادة لمعدلات تضخم أقل وأكثر استقرارًا يعود إلى انخفاض حالة عدم اليقين في الاقتصاد وتعزيز كفاءة آلية الأسعار. فقد يؤدي عدم اليقين المرتبط بتقلبات عالية في التضخم إلى اضعاف أو تأخير استثمار الشركات في المشاريع ذات العوائد العالية والمخاطرة الكبيرة.

وتختلف الدلائل على العلاقة بين التضخم والنمو حسب درجة التضخم؛ فعندما يكون التضخم مرتفعاً يحدث خلل في الاستثمار، بينما تكون العلاقة غير واضحة في حالة التضخم المعتدل أو المنخفض (OECD, 2001).

• تأثير العجز الحكومي على الاستثمار الخاص

تؤثر السياسة المالية المتبعة من قبل الدول على دورة الأعمال التجارية وكذلك على الإنتاج والنمو على المدى المتوسط حيث يمول العجز الحكومي الاستهلاك أو التحويلات بحجة الحد من تأثير التضخم على الاستثمار في القطاع الخاص.

إضافة إلى ما سبق، فإن الضرائب المستخدمة لتمويل الإنفاق الحكومي يمكن أن تشوه الحوافز أيضاً، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على تخصيص العمال للموارد، وبالتالي على مستوى الإنتاج أو نموه، وقد تظهر هذه الآثار السلبية بشكل أوضح عند اعتماد الحكومة في التمويل بشكل كبير على الضرائب التشويهية كالضرائب المباشرة وعندما يكون الإنفاق العام على الأنشطة غير المنتجة (OECD, 2001).

4.2.7.2: التنمية المالية والنمو

تساهم النظم المالية في النمو الاقتصادي من خلال العمل على توفير التمويل لتراكم رأس المال والمساعدة في نشر التكنولوجيات الجديدة. يعمل النظام المالي المتطور على إدارة وتوجيه المدخرات الصغيرة للأفراد للوصول إلى درجة عالية من السيولة وإلى استثمارات واسعة النطاق و مربحة. كما يوفر الحماية للأفراد المدخرين ضد المخاطرة أو المجازفة الخاصة من خلال توظيف الأموال والتقليل من تكاليف الحصول على المعلومات وتقييمها للمشاريع المحتملة من خلال الخدمات الاستشارية المالية المتخصصة على سبيل المثال (OECD, 2001).

5.2.7.2: التجارة الدولية والنمو

تشير النظريات إلى وجود مكاسب إضافية من التجارة الناشئة من خلال وفورات الحجم، والتعرض للمنافسة، ونشر المعرفة والذي قد ينتج عنه زيادة في الكفاءة العامة ومستوى أعلى من الاستثمار. لقد ساهمت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول والتي انعكست بشكل إيجابي على التجارة (OECD, 2001).

8.2: مفهوم التنمية الاقتصادية

هي وسيلة لتحقيق زيادة مستدامة في الرخاء ونوعية الحياة تتحقق من خلال الابتكار، وخفض تكاليف المعاملات، واستخدام القدرات نحو الإنتاج المسؤول للبضائع والخدمات ونشرها. وهذا يستلزم من وجهة نظر شومبيتر (Schumpeter) تحولا جوهريا في الاقتصاد، وتغيير في الهيكل الصناعي، والخصائص التعليمية والمهنية للسكان، والنسيج الاجتماعي والمؤسسي بأكمله ليعمل الناس بشكل أكثر إنتاجية، وينتقل الاقتصاد نحو الأنشطة ذات القيمة الاقتصادية الأعلى (Feldman et al, 2016). بينما يرى (Todaro & Smith, 2015) أن التنمية الاقتصادية في إطار الاقتصاد المتنامي تعني بالضرورة القضاء على الفقر والبطالة وعدم المساواة.

9.2: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي هو عملية زيادة أحجام الاقتصادات الوطنية، مؤشرات الاقتصاد الكلي، وخاصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في اتجاه تصاعدي ولكن ليس بالضرورة خطي، مع آثار إيجابية على القطاع الاجتماعي الاقتصادي، بينما تبين لنا التنمية كيف يؤثر النمو على المجتمع من خلال ارتفاع مستوى المعيشة.

ويتضح مما سبق، أن نطاق التنمية أوسع وأشمل من النمو حيث أنها ترصد التغيرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد والمجتمع على غرار النمو الاقتصادي الذي يتعلق بالجانب الكمي للنشاط الاقتصادي (زيادة النتائج والكميات والحجم الكبير). أي أن التنمية في الواقع هي خطوة أعلى من حيث التطور الاقتصادي الكلي. في الغالب فإنه يتم التوجه إلى نظريات النمو عندما نتحدث عن الدول المتقدمة وإلى نظريات التنمية عندما يتم التعامل مع المشكلات الاقتصادية الخاصة بالدول النامية أو الأقل تقدماً (Haller, 2012).

10.2 : الدراسات السابقة:

تمهيد:

لقد اهتم الباحثون في مختلف أنحاء العالم بدراسة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ودراسة العوامل التي تؤثر عليها سلبا و إيجابا، وقد كانت ريادة الأعمال واحدة من أهم العوامل التي ركزوا عليها بهدف التعرف على العلاقة التي تربطها بالنمو الاقتصادي، و يظهر هذا جليا في دراسات الباحثين. فيما يأتي استعراض لبعض الدراسات التي تناولت موضوع ريادة الأعمال من جوانب مختلفة.

أجرى وينكر وثوريك (Wennekers & Thurik, 1990) دراسة هدفت إلى تجميع الخطوط المختلفه للأدب لربط ريادة الأعمال بالنمو الاقتصادي، وقد تم ذلك من خلال التحقيق في العلاقة بين الريادة والنمو الاقتصادي باستخدام عناصر من مختلف المجالات تناولت: وجهات النظر التاريخية حول ريادة الأعمال، نظرية النمو الاقتصادي الكلي، الاقتصاد الصناعي، الاقتصادات التطورية، تاريخ النمو الاقتصادي، وأدبيات الشركات الكبيرة.

وقد أشار الباحثون في ختام الدراسة أن ريادة الأعمال في الاقتصادات المفتوحة الحديثة هي أكثر أهمية للنمو الاقتصادي مما كانت عليه في السابق، وذلك بسبب العولمة، وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتطلب على الحاجة إلى التغير الهيكلي، والتوزيع للموارد، وهذا ما يدفع للطلب الشديد والحاجة لريادة الأعمال.

بحث ستيل وآخرون (Stel et al., 2002) في دراستهم تأثير الشركات الناشئة الجديدة في تغيير العمالة للمناطق البريطانية في الفترة (1980م-1998م). وقد أشارت النتائج أن هناك تأثير إيجابي على المدى القصير لنشاط بدء التشغيل (Start up) في أواخر عام (1980م) وأوائل عام(1990م) بشأن تغيير العمالة اللاحق بصرف النظر عن ظروف الاقتصاد الكلي (كفترات الركود أو الإزدهار). ولم يكن لها تأثير على المدى القصير للشركات الجديدة التي بدأت في أوائل عام (1980م). بينما كان للشركات الناشئة أثر إيجابي في تغيير العمالة بين عامي (1991م-1998م)، مما يشير إلى وجود تأثير على المدى الطويل.

اختبرت دراسة مولر (Mueller, 2005) صحة الافتراض القائم على كون ريادة الأعمال أداة مهمة لتدفق المعرفة والنمو الاقتصادي، وقد هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج إقليمي للنمو الاقتصادي لمناطق ألمانيا الغربية بين عامي (1990م-2002م)، بالإضافة إلى ذلك فإنها تهدف إلى إجراء اختبار تجريبي لفرضية أن الزيادة في ريادة الأعمال تفسر الزيادة في الناتج الاقتصادي.

وقد أشار الباحث في النتائج التجريبية أن زيادة النشاطات المبتدئة الابتكارية (Innovative startup activity) هي أكثر فعالية من الزيادة في ريادة الأعمال بشكل عام للنمو الاقتصادي؛ حيث أن هذه الدراسة فرقت بين تأثير البدء في الابتكار وبين بقية الصناعات، وافترضت الدراسة أن ريادة الأعمال في المعرفة، أو في الصناعات كثيفة التكنولوجيا لها تأثير أقوى على النمو الاقتصادي؛ لأنه من المتوقع أن تكون الشركات الناشئة ذات جودة أعلى، وفرصة بقاء أقوى، وبذلك فهي تتحدى بشكل كبير الشركات القائمة.

تناول سالجادو (Salgado, 2007) في دراسته تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي، باستخدام متغيرات جديدة تعتمد على بيانات واضحة، ووثائق لريادة الأعمال المنتجة. استخدم فيها بيانات العمل الحر (Self-Employment) كمؤشر بديل. وأجرى الباحث هذه الدراسة على إثنين وعشرين بلداً، مشتركاً بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية إحصائية واقتصادية بين درجة الابتكار (PAT) للدول المختلفة والنمو الاقتصادي، وعلاقة سلبية بين العمل الحر (Self-Employment) والنمو الاقتصادي حيث أن النتائج لا تدعم الرأي أو الفكرة القائلة بأن العمل الحر (Self-Employment) وملكية الأعمال (Business Ownership) تعزز النمو الاقتصادي، وقد أشار الباحث إلى أن العمل الحر (Self-Employment) يقيس نشاطات أخرى لا تؤثر بالإنتاجية، أو الابتكار، أو النمو الاقتصادي. وأن العمل الحر قد يكون مصدراً مهماً لريادة الأعمال، لكن التحليل الحالي يوضح أن بعض الأنشطة التي تم ملاحظتها بواسطة متغير العمل الحر يمكن أن تكون ذات صلة بالأنشطة الريعية (Rent-Seeking Activity) أو بمجالات غير مبتكرة بدلاً من ريادة الأعمال المنتجة.

ومن منظور النمو، فإن العمل الحر يمارس تأثيراً سلبياً أو لاغنياً على النمو، وبالرغم من ذلك فهو من المنظور الاجتماعي يعد ملاذاً للأشخاص غير القادرين على العثور على وظيفة تتناسب مع قدراتهم،

وتعليمهم بشكل صحيح، أو ببساطة لأن سوق العمالة صغير جدا فلا يوجد فيه وظائف متاحة أو كافية لهم. ولا بد من الإشارة إلى أن مجموعة المواصفات وأساليب الاقتصاد القياسي تدعم هذه النتائج.

سلط بيوغلسديك (Beugelsdijk, 2007) في دراسته الضوء على العلاقة بين ثقافة ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي، من خلال تطوير مقياس صمم للمقارنة بين رواد الأعمال وأصحاب المشاريع؛ ويعكس هذا المقياس السلوك الريادي على المستوى الإقليمي. وقد تم ربط المتغير المطور حديثا (ثقافة ريادة الأعمال) إلى الابتكار والنمو الاقتصادي في أربع وخمسين منطقة أوروبية. يشير التحليل إلى أن الاختلافات في النمو الاقتصادي في أوروبا تختلف باختلاف الثقافة الريادية. بالإضافة إلى ذلك؛ فإن الباحث يقر بأن الابتكار هو أحد القنوات التي من خلالها قد تترجم ريادة الأعمال إلى نمو إقتصادي.

وقد أشار الباحث أن قيود البيانات على المستوى الإقليمي الأوروبي لم تسمح باستخدام متغيرات أخرى كمعدلات الدخول والخروج الإقليمية للشركات الجديدة، أو العدد الفعلي للمشاريع الريادية على المستوى الإقليمي. في النهاية أوصى الباحث صناع القرار بمحاولة تعزيز ريادة الأعمال وهذا يأتي استكمالا لتغيير القواعد واللوائح الرسمية بشأن ريادة الأعمال.

هدفت دراسة ستام وآخرون (Stam et al., 2007) إلى استكشاف ما اذا كان وجود أصحاب المشاريع الطموحة هو أحد المحددات الأكثر أهمية في النمو الاقتصادي الوطني من النشاط التجاري بشكل عام؛ ولهذا الغرض قام الباحثون باختيار ستة وثلاثين دولة كعينة للبحث، واستخدموا إجمالي النشاط الريادي (Total entrepreneurial activity) كمؤشر لقياس الريادة بدلا من التركيز على مؤشر العمل الحر، وتسجيل الشركات الجديدة والتي برأي الباحثين ربما لا تكون موثوقة عند تطبيقها على البلدان الإنتقالية والنامية.

وأشارت النتائج أن ريادة الأعمال الطموحة تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي الكلي من النشاطات الريادية بشكل عام. وقد وجدت الدراسة تأثير قوي بشكل خاص على المشاريع الريادية عالية التوقع في البلدان التي تمر بحالة إنتقالية. وقد تم تفسير نتائج هذه الدراسة في ضوء المناقشات الجارية حول السياسات العامة التي صممت لتحفيز النمو المرتفع للشركات المبتدئة.

تناولت دراسة ستيل وستام (Stam&Stel, 2009) تأثير زيادة الأعمال على النمو الاقتصادي تجريبياً على المستوى الدولي، وهدفت إلى مقارنة أثر الأنشطة الريادية على النمو الاقتصادي في البلدان ذات الدخل العالي، والدخل المنخفض، والبلدان الإنتقالية، بالإضافة إلى المساعدة في التمييز بين آثار زيادة الاعمال بشكل عام، وزيادة الأعمال الموجهة للنمو بشكل خاص.

وقد أشارت نتائج التحليل التجريبية التي أجراها الباحثان على عينة من ستة وثلاثين دولة مشاركة في المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) من عام (2002م- 2005م) إلى أن زيادة الأعمال ليس لها أثر على النمو الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المنخفض، على نقيض الدول ذات الدخل المرتفع والانتقالية، فقد أظهرت النتائج أنها تساهم بقوة في نمو الاقتصاد الكلي لدى تلك الدول.

سعى سميث (Smith, 2010) في دراسته لدور زيادة الأعمال في النمو الاقتصادي إلى تقديم الأدلة على ضرورة أن تندرج ريادة الأعمال ضمن الأسباب المؤدية لحدوث النمو الاقتصادي، ولهذا فقد عرف الباحث ريادة الأعمال على أنها عدد الشركات الجديدة التي تشكلت في فترة زمنية معينة، وتم تعريف الابتكار على أنه خلق أفكار مربحة اقتصادياً لم تكن معروفة سابقاً.

قام سميث باستخدام بيانات مقطعية لسبع وسبعين دولة مختلفة لعام 2005م، وشملت جميع القارات باستثناء أستراليا، والقارة القطبية الجنوبية. وكان من أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن زيادة الأعمال لها تأثير هام وذو دلالة على النمو الاقتصادي، وأن زيادة الأعمال لها دور أساسي في نمو الاقتصاد من خلال تعزيز الابتكار داخل مجتمع معين.

وأشار الباحث إلى أن العامل الوحيد الذي تفاعل بشكل كبير مع زيادة الاعمال هو الإنفاق على البحث والتطوير، وهو بحد ذاته يعبر عن الابتكار ولكنه لا يعد مؤشراً فعالاً على درجة الابتكار في المجتمع، وبالرغم من ذلك فقد أشار سميث أن هذه النتائج مهمة لصناع القرار، لأنها تشير إلى ضرورة تكريس الدول بعض مواردها لتعزيز ريادة الأعمال بشكل مباشر، بدلاً من التركيز فقط على العوامل التقليدية للنمو الاقتصادي.

ناقش جيرغري وآخرون (Gerguri et al., 2010) في دراستهم أثر الابتكار على النمو الاقتصادي بطريقة وصفية، حيث تم الإشارة للابتكار على أنه يمثل نشاطاً جديداً لخلق منتج، أو خدمة، أو عملية تكنولوجية جديدة، أو منظمة جديدة، أو تعزيز منتج أو خدمة موجودة.

ووفقاً لهذا التعريف فإن الابتكار يكمن في الإنتاج، أو في تطوير أو تعزيز منتج معين، وقد تكون الابتكارات في الخدمات أيضاً؛ أي تقديم الجديد، أو تعزيز الخدمات القائمة؛ وقد تكون الابتكارات في العمليات كالعثور على طرق جديدة للتنظيم والجمع بين المدخلات في عملية الإنتاج من منتجات أو خدمات محددة؛ أو الابتكارات في مجال الإدارة كخلق طرق لتنظيم الموارد التجارية.

وأشاروا إلى أن تعريف وأهمية الابتكار قد يؤخذ من عدة جوانب، وهي: الزبائن، والموظفين، والشركات، والاقتصاد. فعلى سبيل المثال، فإن الجانب الاقتصادي يرى أن الابتكار يمثل إنتاجية أكبر وازدهاراً للجميع.

وقد ورد في ختام الورقة البحثية أن هناك عدة شروط أساسية تشجع الابتكار وتسهم في النمو الاقتصادي؛ منها إيجاد معايير قوية وتطبيق فعال لحماية الملكية الفكرية، ووجود منافسة قوية وأسواق للتنافس عليها، بالإضافة إلى بنية تحتية قوية ومستدامة للبحث والتطوير، والتركيز القوي على التعليم لجميع المستويات.

ركزت بشير وآخرون (Bashir et al., 2011) على دور العمل الحر في التنمية الاقتصادية من خلال تحليل العلاقة المتبادلة بين النمو في الكثافة السكانية، والعمالة، ودخل الفرد، والعمل الحر، حيث هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى تحديد وتقدير آثار العمل الحر في التنمية الاقتصادية في شمال شرق الولايات المتحدة باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي. غطت الدراسة (135) مقاطعة ريفية مختارة من هذه المنطقة للفترة الواقعة بين عام (1993م-2008م).

أشار الباحثون إلى التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي الإقليمي في المناطق الريفية في شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بالرغم من احياء الاقتصاد في معظم مناطق البلاد إلا أن المناطق الريفية ما زالت تعاني من ارتفاع معدلات البطالة والفقر. كما أتبع الباحثون في الدراسة أن العمل الحر هو مقياس لريادة الأعمال وأنه يعد فرصة للمجتمعات الريفية لتحسن نوعية الحياة وتسريع التنمية الاقتصادية الإقليمية، من خلال التركيز على ايجاد فرص العمل الحر على المستوى الجزئي لتعزيز النمو، والمساهمة في علاج

مشكلة البطالة، وتقليص فجوة دخل الأفراد بين المناطق الريفية والحضرية. علاوة على أن الدراسات السابقة كما تناولت ادبيات هذه الدراسة أظهرت أن الزيادة في عدد الموظفين ذاتياً (العمل الحر) يقود إلى التنمية الاقتصادية خصوصاً في المناطق الريفية. كشف التحليل عن نظام العلاقات بين العوامل الداخلية مستخدماً نموذج نمو إقليمي متزامن من أربعة معادلات مسخدمين نموذج النمو لديلر.

أظهرت النتائج التجريبية وجود علاقة إيجابية بين العمل الحر والتنمية الاقتصادية الريفية. إضافة إلى وجود علاقة سلبية بين العمل الحر ونمو دخل الفرد، مما يشير إلى أن أصحاب العمل الحر يكسبون دخلاً أقل من الوظائف مدفوعة الأجر. كما أشار الباحثون أن المزيد من فرص العمل يؤدي إلى كسب المزيد من الدخل في الوظائف ذات الأجر/المرتبات ما يعمل على تثبيط العمل الحر.

واستنتج الباحثون أن العمل الحر يمكن اعتباره أداة مهمة للحد من الفقر، والبطالة، وتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية، وأنه يكسب سكان الريف والأسر دخلاً، ويزيد من الرفاهية المجتمعية للمنطقة.

فحص جوشيسكي وكوتيسكي في دراستهما (Josheski & Koteski, 2011) العلاقة الديناميكية بين نمو براءات الاختراع ونمو الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات المجموعة السبع، والتي تمثل الدول الآتية: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، اليابان، ألمانيا، وإيطاليا. استخدم الباحثان في هذه الدراسة نموذج (ARDL) لفحص العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات، وتم استخدام نموذج تصحيح الأخطاء، ومعامل نموذج تصحيح الأخطاء. واستعان الباحثان ببيانات ربعية بلغت عدد المشاهدات فيها (118) مشاهدة للإنتاج الصناعي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الربعي في بلدان مجموعة السبع.

أفضت نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية على المدى الطويل من النمو الربعي للبراءات، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الربعي بينما أظهرت النتائج علاقة سلبية بين نمو براءات الاختراع الربعية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الربعي على المدى القصير.

أشار غوتز وآخرون (Goetz et al., 2012) في مقال تناول الآثار الاقتصادية للعمل الحر، أنه بالرغم من تزايد ظاهرة العمل الحر، ما يزال صانعو السياسة غير مدركين لهذا الاتجاه الجديد من القوى العاملة، كما فشلوا في رؤيته كفرصة لمعالجة البطالة الدائمة، حيث لوحظ أن البيانات حول العاملين لحسابهم الخاص محدودة. وأشار غوتز وآخرون أنه غالباً ما ينظر إلى العمل الحر على أنه جهد يائس من العمال الذين تم تسريحهم، ولم يتمكنوا من العثور على فرصة عمل مرة أخرى. كما ينظر إليه أنه ذو تأثيرات اقتصادية معدومة أو ضئيلة على الاقتصاد المحلي. بالرغم من أن الدراسات الحديثة أشارت إلى وجود آثار اقتصادية إيجابية ملموسة للعمل الحر ليس فقط على الأجور، وفرص العمل، إنما شملت أيضاً نمو دخل الفرد، والحد من الفقر.

وبين الباحثون أهمية إجراء مزيد من الدراسات حول الآثار الديناميكية للعمل الحر، إذ إن النتائج تشير إلى أن السياسات والبرامج التعليمية الموجهة نحو تحسين إنتاجية وأرباح العاملين لحسابهم الخاص يمكن أن يكون لها دور كبير وهام من حيث استغلال الفرص وتحسين النمو الاقتصادي المحلي.

فحص بليين (Plehn, 2012) في دراسته العلاقة الديناميكية بين ريادة الأعمال، والبطالة، والنمو في عشرة قطاعات في الولايات المتحدة باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة ما بين (2000م-2009م). وقد لجأ لقياس ريادة الأعمال باستخدام مؤشر معدل صافي دخول المنشآت وقياس النمو باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أشارت نتائج الدراسة أن ريادة الأعمال والنمو تربطهم علاقة ديناميكية حيث تبين أن كل عامل يولد الآخر، وأن البطالة تدفع الناس إلى الاتجاه لريادة الأعمال لتخفيف نسب البطالة، وأشار الباحث أن النمو يخفف البطالة.

أوضحت دراسة شريفاستافا (Shrivastava, 2013) أهمية ريادة الأعمال للنمو الاقتصادي في الواقع، وقد افترض الباحث في هذه الدراسة أنه إذا كانت الريادة تسمح بالعمل الحر الغير رسمي؛ أي بدون خلق فرص عمل رسمية جديدة حينها سترتبط ريادة الاعمال مع تباطؤ النمو الاقتصادي والتنمية. كما أشارت الدراسة أنه كلما اتجهنا نحو ريادة الفرصة بدلاً من ريادة الضرورة (العمل الحر) يمكننا ملاحظة الزيادة في مستويات التنمية الاقتصادية، والزيادة في مستويات الدخل.

وقد أشار الباحث أن معرفتنا لكون ريادة الأعمال جيدة لإحداث تنمية اقتصادية أم لا، ترتبط بضرورة إيجاد معنى لريادة الأعمال، والعمل الحر؛ وأن ريادة الأعمال قد لا تقود إلى إحداث تنمية اقتصادية، وليس هناك آلية لربط الأنشطة بالتنمية.

ومن خلال إطلاع الباحث على دراسات سابقة، وما أشارت إليه من نتائج استنبط منها أن العمل الحر يتراجع عندما تصبح الاقتصادات أكثر تقدماً؛ ومن خلال ذلك استنتج الباحث أنه كلما ابتعدت الاقتصادات عن العمل الحر تكون الفرصة لحدوث التنمية أكبر.

قام نوسيليت (Noseleit, 2013) في دراسته بتحليل دور دخول مؤسسات جديدة في تعديل الهيكل القطاعي وصلته بالتنمية الاقتصادية الإقليمية. وافترضت بأن النشاط الريادي مفيد للنمو عبر التغيير الهيكلي. وقد أشارت الأدلة التجريبية أن التغيير الهيكلي الناجم عن النشاط الريادي يرتبط بشكل إيجابي مع النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تدعم الإتجاه الذي يفترض أن دخول المؤسسات الجديدة يعد طريقة مهمة تستطيع من خلالها البلدان إجراء التغييرات الهيكلية المطلوبة.

سعى غوانغتشو وبنج (Guangzhou & Png, 2013) لدراسة تأثير التغييرات في حقوق براءات الإختراع الفعالة في عينة متنوعة اقتصادياً من البلدان. ضمت هذه الدراسة (54) صناعة في (72) دولة بين عام (1981-2000). وبينوا في دراستهم أن الهدف من حقوق براءات الإختراع هو تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي، وأشاروا أنه بالرغم من ذلك ليس هناك دلائل قوية تعبر عن قدرتها على تحقيق هذا الهدف. استغل الباحثان الاختلاف في الصناعات بين الدول لمعرفة أهمية براءات الإختراع، ولمعرفة إذا كانت براءات الإختراع في (الصناعات الكثيفة) عملت على زيادة النمو بشكل أكبر من براءات الإختراع في (الصناعات الأقل كثافة).

تبين ارتباط براءات الأقوى بالنمو الأسرع في براءات (الصناعات الكثيفة) وكان تأثيرها ذا أهمية اقتصادياً مقاساً بالقيمة المضافة، أما في تركيا وسينغافورة ارتبطت الزيادة في مستوى حقوق براءات الإختراع الفعالة بمتوسط النمو للصناعات الكيماوية والجلدية الأخرى. وأشار الباحثان أن تأثير براءات الإختراع في الاقتصادات المتقدمة أكبر من الاقتصادات النامية.

توصل الباحثان إلى نتيجة مفادها أن حقوق براءات الإختراع مهمة للنمو الاقتصادي، مع ذلك فإن تأثيرها يختلف باختلاف البلد والصناعة حيث أن تأثيرها أقل على النمو الاقتصادي في البلدان الأكثر فقراً وفي الصناعات الأقل كثافة (الصناعات الخفيفة). إضافة إلى أنها تحقق نمواً أسرع كلما ارتبطت بعوامل تراكم وزيادة الإنتاجية.

هدف مرابط وآخرون (Mrabet et al., 2013) في دراستهم إلى استكشاف تأثير رأس المال الريادي على الأداء الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، وقد أجرى الباحثون هذه الدراسة التطبيقية على عينة من ستة عشرة دولة من منطقة الشرق الاوسط من عام (1995م-2009م) .

وقد كشفت نتائج الاقتصاد القياسي أن رأس المال الريادي المقاس من حيث معدل بدء التشغيل (-Start up rate) يؤثر بشكل إيجابي ويعزز الأداء الاقتصادي، وأن عامل الابتكار الذي تم قياسه من خلال حصة النفقات على البحث والتطوير، ليس له تأثير محدد على الأداء الاقتصادي في هذه الدول.

ويرجع السبب الرئيس لهذه النتيجة لتدني مستوى الاستثمارات والإنفاق على البحث والتطوير المكرس في هذه البلدان، ومما يجب الإشارة إليه أن هذه النتيجة تتعارض مع نماذج الكلاسيكية الجديدة للنمو (Neo-classical models of growth) التي تعتبر الابتكار واحد من أهم محددات النمو، ومؤشر لريادة الأعمال.

أجرت مرابط واللوزي (Mrabet & Ellouze, 2014) في دراستهما استعراضاً تحليلياً لمجموعة من الدراسات التجريبية لبلدان مختلفة حول تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي، وقد هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى استكشاف التطابق والتباين في الدراسات السابقة، وليس اختبار العلاقة بحد ذاتها. استخدم الباحثان ثمانية عشرة دراسة تتمحور حول العلاقة ما بين الأداء الاقتصادي ورأس المال الريادي، فوجدوا أن ريادة الأعمال مفهوم متعدد الأبعاد، ويقاس بطرق مختلفة في جميع الدراسات؛ وأن هناك نسبة عالية من عدم التجانس بين نتائج الدراسات، وذلك يعود لطبيعة أداة القياس المختارة، وتصنيف الدولة من حيث كونها متقدمة أم نامية. أي أن نوع العلاقة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي تعتمد بشكل كبير على المقياس والبلد المدروس.

أوضح سابيلا وآخرون (Sabella et al., 2014) في دراستهم لطبيعة العلاقة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي في الضفة الغربية من الأراضي الفلسطينية، والتي حصلت بعد اتفاقية أوسلو. وقد هدفت دراستهم إلى بحث تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي مع الأدلة التجريبية، ومن ناحية أخرى استكشاف تأثير متغيرات التحكم (نقاط التفتيش، والمساعدات الدولية) على العلاقة والتي تنفرد بها هذه الدراسة خاصةً. لقد استخدم الباحثون معدلات تأسيس الشركات (Business Startup Rates) كمقياس للنشاطات الريادية، ولمحاولة استكشاف تأثيرها على النمو الاقتصادي، لا سيما الناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص، وكذلك البطالة. وقد وضح الباحثون أن البيانات والنتائج تمثل منطقة الضفة الغربية باستثناء قطاع غزة لأسباب خارجة عن نطاق الدراسة وقد غطت الدراسة الفترة ما بين (1995-2010) واعتمد الباحثون في هذه الدراسة على بيانات ثانوية صادرة من عدة جهات منها وزارة المالية، ومركز الإحصاء الفلسطيني، وإتحاد غرفة التجارة.

وأشارت النتائج أنه بالرغم من وجود علاقة إرتباط إيجابية بين ريادة الأعمال الممثلة بمعدلات تأسيس الشركات، والتمويل، والمساعدات الدولية، إلا أنه لا يوجد دلالة إحصائية. أي أن مستوى ريادة الأعمال مقاسا بمعدل تأسيس أو بدء الأعمال التجارية لا يوجد لها تأثير كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

11.2 نقاش الدراسات السابقة:

كما تم ذكره آنفاً، لقد تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الريادة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، إلا أن هناك اختلافاً في طريقة قياس الباحثين لريادة الاعمال، فمنهم من اعتمد متغير العمل الحر، ونشاطات البدء كمؤشر لقياس الريادة، ومنهم من اتخذ الابتكار بأوجهه كتعبير عن ريادة الاعمال. وهناك باحثين اتجهوا لقياس أثر وجود أصحاب المشاريع الطموحة على النمو، وهناك أبحاث وضحت الاختلاف بين ريادة الفرصة وريادة الضرورة وفحصت أثر كل منهم على النمو الاقتصادي.

نود الإشارة هنا إلى أن أغلب الدراسات أكدت على الأثر الإيجابي لريادة الأعمال على النمو الاقتصادي، ولكن ما يجب أن نأخذه بعين الاعتبار اختلاف أداة القياس بين الأبحاث وطبيعة الدول التي خصتها الدراسات. وهذا ما أكدته دراسات عديدة، كدراسة مرابط واللوزي (Mrabet & Ellouze, 2014) التي أوضحت أن الاختلاف في نتائج الدراسات التي تناولت تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي تعتمد بشكل كبير على المقياس المُختار، والدولة التي تم دراستها فيما إذا كانت نامية أو متقدمة. وهذا ما أشارت إليه دراسة ستيل وستام (Stam & Stel, 2009) حيث أوضحت نتائج بحثهم التجريبي أن ريادة الأعمال ليس لها أثر على النمو الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المنخفض على نقيض الدول ذات الدخل المرتفع والانتقالية التي اظهرت أنها تساهم وبقوة في الاقتصاد الكلي.

وكما ظهرت هذه الفروق أيضاً في نتائج دراسة غوانغتشو وبنج (Guangzhou & Png, 2013) الذين أكدوا أن تأثير مؤشر براءات الإختراع يختلف باختلاف البلد والصناعة، إذ تزداد أهميتها وتأثيرها إقتصادياً في الدول الصناعية المتقدمة. وتتوافق دراسة وينكر وثوريك (Wenneker & Thurik, 1999) مع التوجه أعلاه حيث أوضح الباحثان أن ريادة الاعمال في الاقتصادات المفتوحة الحديثة هي أكثر أهمية للنمو الاقتصادي مما كانت عليه في السابق، وذلك لأن العولمة، والثورة التكنولوجية تحتاج للتغير الهيكلي، وتوزيع الموارد وهذا ما يدفع للطلب الشديد على ريادة الاعمال.

ولغاية الوصول إلى أثر زيادة الأعمال على النمو الاقتصادي، ولأن زيادة الأعمال مفهوم واسع يؤخذ من منظورات مختلفة، كان لا بد من استخدام متغيرات تعبر عن زيادة الأعمال فنجد العديد من الدراسات فحصت هذا التأثير من خلال متغير أو متغيرين كالإبتكار والعمل الحر على سبيل المثال. في حين أن أبحاث عديدة أخرى استخدمت متغير واحد كالعامل الحر، أو كمنشآت البدء، وإنشاء مؤسسات أو شركات جديدة .

إن أغلب الأبحاث التي تناولت موضوع الابتكار (كمؤشر لريادة الأعمال) والنمو الاقتصادي أكدت على أهميته الاقتصادية حيث اعتبره بيوغلنديك (Beugelsdijk, 2007) أحد القنوات التي من خلالها قد تترجم زيادة الأعمال إلى نمو اقتصادي. بينما رأى جيرغري وآخرون (Gerguri et al., 2010) أنه يمثل انتاجية أكبر وازدهار للجميع. وأشار سالجادو (Salgado, 2007) إلى وجود علاقة إيجابية إحصائية واقتصادية بين درجة الابتكار والنمو الاقتصادي في دول مختلفه مشاركة في (OECD).

إن العديد من الأبحاث التي تناولت الابتكار فحصته من خلال إلقاء الضوء على مؤشرات أخرى تقيس الابتكار كالبحت والتطوير وعدد براءات الإختراع.

فدراسة (Smith, 2010) على سبيل المثال، أشارت إلى أن ريادة الأعمال لها دور أساسي في نمو الاقتصاد من خلال تعزيز الابتكار داخل مجتمع معين وأوضح أن العامل الذي يعبر عن الابتكار وتفاعل مع ريادة الأعمال بشكل كبير هو البحث والتطوير ولكنه أشار إلى أنه لا يعد مؤشراً فعالاً لقياس درجة الابتكار في المجتمع. وأشار جيرغري وآخرون (Gerguri et al., 2010) أن هناك شروط أساسية تشجع الابتكار وتسهم في النمو الاقتصادي أهمها وجود بنية تحتية قوية ومستدامة للبحث والتطوير. في حين رأت مرابط وآخرون (Mrabet et al., 2013) أن عامل الابتكار الذي تم قياسه من خلال حصة الإنفاق على البحث والتطوير ليس له تأثير محدد الأداء الاقتصادي.

أما على صعيد الأبحاث التي تناولت براءات الإختراع، فلقد خلص غوانغتشو وبنج من خلال بحثهما (Guangzhou & Png, 2013) أن تأثير براءات الإختراع في الاقتصادات المتقدمة أكبر من الاقتصادات النامية. إضافة إلى أن البراءات ذات الأهمية والتأثير الاقتصادي والتي حققت نمواً أسرع في الاقتصاد تمثلت ببراءات الصناعات الثقيلة. أما نتائج دراسة جوشيسكي وكوتيسكي (Josheski & Koteski, 2011) فقد أفضت إلى وجود علاقة إيجابية على المدى الطويل بين النمو الربعي للبراءات ونمو الناتج المحلي الإجمالي الربعي.

أما فيما يخص العمل الحر (كمؤشر لريادة الأعمال) والنمو الاقتصادي، فقد تباينت آراء الباحثين حول اتجاه العلاقة بينهما. حيث أشار سالجادو (Salgado, 2007) إلى أن العمل الحر قد يكون مصدرا مهما لريادة الأعمال إلا أن نتائج بحثه أشارت إلى وجود علاقة سلبية بين العمل الحر والنمو الاقتصادي، وأنه يقيس نشاطات أخرى لا تؤثر بالانتاجية، أو الابتكار، أو النمو.

واتفقت دراسة شريفاستافا (Shrivastava, 2013) مع ما سبق حيث بينت أن ريادة الأعمال سترتبط مع تباطؤ في النمو الاقتصادي والتنمية كلما سمحت بالعمل الحر غير الرسمي وريادة الضرورة. على النقيض أشارت بشير وآخرون (Bashir et al., 2011) إلى وجود علاقة إيجابية بين العمل الحر والتنمية الاقتصادية الريفية حيث أن العمل الحر يمكن اعتباره أداة مهمة للحد من الفقر، والبطالة، ، وأنه يكسب سكان الريف والأسر دخلاً أفضل، و يزيد من الرفاهية المجتمعية للمنطقة.

وأوضح غوتز وآخرون (Goetz et al., 2012) أن الدراسات الحديثة أشارت إلى وجود آثار اقتصادية إيجابية ملموسة للعمل الحر في جوانب مختلفة ليس فقط على الأجور، وفرص العمل، إنما شملت أيضا نمو دخل الفرد، والحد من الفقر، و أنه من الضروري إجراء مزيد من الدراسات حول الآثار الديناميكية للعمل الحر، إذ إن النتائج تشير إلى أن السياسات والبرامج التعليمية الموجهة نحو تحسين إنتاجية وأرباح العاملين لحسابهم الخاص يمكن أن يكون لها دور كبير وهام من حيث استغلال الفرص وتحسين النمو الاقتصادي المحلي.

أما بخصوص عدد الشركات (الجديدة) الناشئة والنمو الاقتصادي، فقد اشارت الدراسات التي فحصت أثر نشاطات دخول المؤسسات الجديدة على النمو الاقتصادي أن هذه الأنشطة مفيدة للنمو عبر التغير الهيكلي وأن بينهما علاقة ديناميكية بحيث ان كل منهما يولد الاخر كما ورد في دراسة (Plehn, 2012 ;and Noseleit, 2013) وقد أيدت دراسة (Mrabet et al., 2013) كون بدء التشغيل او المؤسسات الجديدة الناشئة هي المعززة للنمو الاقتصادي حيث اشارت ان معدل بدء التشغيل يؤثر بشكل ايجابي في تعزيز الاقتصاد في مناطق الشرق الأوسط المدروسة.

في حين أن دراسة (Sabella et al., 2014) اشارت إلى أنه بالرغم من وجود علاقة إرتباط إيجابية بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي إلا أن مستوى ريادة الأعمال المقاسة بمعدل تاسيس أو بدء الأعمال التجارية ليس لها تأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية.

هناك دراسات اخرى قد جمعت بين خاصية البدء والابتكار ورأت أن المؤسسات التي تجمع بين هاتان الخاصيتان ستكون أكثر جودة وأكثر مقدرة على البقاء كدراسة (Mueller, 2005) التي أوضحت أن النشاطات المبتدئة الابتكارية وزيادتها هي الأكثر فعالية للنمو الاقتصادي.

وفقاً لما ورد أعلاه، وتبعاً للدول التي شملتها الدراسات السابقة تبين أن ريادة الأعمال لها تأثير على النمو الاقتصادي في تلك الدول، بينما يختلف هذا التأثير من دولة لأخرى حيث كان هناك تباين في النتائج بين الدول وفقاً للدراسات والأدبيات التي تم الرجوع إليها خلال هذا الفصل من الدراسة.

بناء عليه، فإن أهم ما يميز الدراسه الحالية عن الدراسات السابقة، أنها ستسلط الضوء على ريادة الأعمال من خلال تتبع غالبية المؤشرات التي استخدمتها الدراسات السابقة لقياس ريادة الأعمال في دول مختلفة كالابتكار، والعمل الحر، والشركات الناشئة لنستكشف أثرها على النمو في الاقتصاد الفلسطيني لمنطقة الضفة الغربية.

الفصل الثالث

منهج الدراسة وإجراءاتها

3.1 تمهيد

سنستعرض في هذا الفصل منهجية الدراسة وإجراءاتها، وكذلك البيانات المستخدمة ومصادرها، وأساليب التحليل المناسبة لغرض الدراسة.

3.2 منهجية الدراسة

استنادا لأهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتجريبي، وذلك لملاءمته أغراض الدراسة، حيث أن المنهج الوصفي (منهج دراسة النمو والتطور)، يتناول العلاقات المتبادلة بين الظواهر مع تسليط الضوء على التغيرات التي تحدث بمرور الزمن. وتتضمن الطريقة العرضية التي يتم من خلالها الملاحظة، والقياس، ومن ثم تحليل البيانات التي تم تجميعها للوصول إلى النتيجة النهائية.

أما المنهج التجريبي تم استخدامه كونه يتيح لنا القدرة على كشف العلاقة بين الظواهر المدروسة، كي تستطيع الباحثة من خلالها التحقق من الفروض التي وضعتها. ويستخدم المنهج التجريبي في هذه الدراسة طريقة التغير النسبي؛ حيث أن الدراسة في هذا المجال تهدف إلى قياس العلاقة الكمية بين المتغيرين بحيث أن أي نقص أو زيادة في العلة أمر مرتبط بالنقص أو الزيادة في المعلول؛ أي تعد سببا أو نتيجة لها (عودة وملكاوي، 1992).

3.3 نوع البيانات ومصدرها:

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام البيانات الثانوية الآتية:

أولاً: تم الاستعانة بعدد من المقالات المنشورة في مجلات محكمة محلية ودولية؛ بالإضافة إلى بعض الكتب والمنشورات الصادرة عن مؤسسات رسمية فلسطينية، إضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ثانياً: استعانت الباحثة ببيانات السلاسل الزمنية من خلال تتبع، ورصد البيانات الربعية الممثلة لريادة الأعمال، والنمو الاقتصادي خلال الفتره الزمنية الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019، حيث تم الاستناد للبيانات التي تصدرها وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ومركز الإحصاء الفلسطيني.

الجدير ذكره أنه تم الحصول على بيانات شهرية لمؤشر العمل الحر، وتسجيل الشركات الناشئة من وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. أما الناتج المحلي الإجمالي، والقوى العاملة التي تشرح أبعاد النمو الاقتصادي فتم الاستعانة بالبيانات الربعية التي يصدرها مركز الإحصاء الفلسطيني لتلك المؤشرات.

أما بالنسبة للابتكار فقد تم توظيف مؤشر عدد براءات الإختراع، ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير لقياس هذا المتغير، وذلك بالاستعانة بالبيانات التي تصدرها وزارة الاقتصاد الفلسطيني لعدد براءات الإختراع المسجلة من بداية عام 2011 إلى الربع الثاني من العام 2019، وكذلك إصدارات مركز الإحصاء الفلسطيني بخصوص نسبة الإنفاق على البحث والتطوير.

3.4 : التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

1. الابتكار: في هذه الدراسة قامت الباحثة بقياس الابتكار من خلال المؤشرات التالية:
 - عدد براءات الإختراع: هو السند أو الوثيقة التي تمنحها السلطة المختصة للمخترع الذي يستوفي اختراعه الشروط اللازمة والذي يستطيع بموجبها حماية اختراعه والاستفادة منه ماليا(وزارة الاقتصاد الفلسطيني، التقرير السنوي 2018).
 - الإنفاق على البحث والتطوير: هو ما تخصصه المؤسسات الحكومية التابعة للدولة والمؤسسات الخاصة من أموال في مجال البحث العلمي والتطوير.
2. الشركات الناشئة: تم توظيف الشركات الجديدة المسجلة في وزارة الاقتصاد والتي تكون في طور البدء في أعمالها التجارية لقياس هذا المتغير من عام 2011 حتى الربع الثاني من عام 2019.
3. العمل الحر: تم توظيف بيانات السجل التجاري كمؤشر يعبر عن متغير العمل الحر حيث يمثل السجل التجاري عدد التجار الذين تم تسجيلهم في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وأسماءهم وجميع البيانات المتعلقة بهم. ويمثل هذا المؤشر المشاريع الفردية للأعوام المذكورة أعلاه.
4. النمو الاقتصادي: تم اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2015 لقياس هذا المتغير.
5. القوى العاملة المشاركة: يقيس هذا المؤشر الأفراد الذين ينتمون لسن العمل(15 سنة فأكثر) و ينطبق عليهم مفهوم العمالة والبطالة للأعوام المشمولة في هذه الدراسة المذكورة أعلاه.

3.5 : أساليب التحليل الإحصائي:

استخدمت هذه الدراسة أسلوب الإحصاء الوصفي، وكذلك تم استخدام أسلوب التحليل التجريبي من خلال تطبيق نموذج تحليل الإنحدار المتعدد، حيث تم استخدام هذا الأسلوب لفحص مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ومن ثم الوقوف على أهم متغيرات ريادة الأعمال التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية.

الفصل الرابع:

نتائج الدراسة والتحليل الإحصائي

1.4 تمهيد

يهدف هذا الفصل لعرض النموذج القياسي للدراسة، ومعالجة البيانات، والمنهج القياسي والاساليب الإحصائية المستخدمة، والتحقق من الجودة الإحصائية للنموذج، ونتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات موضع الدراسة والنتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة.

2.4 النموذج القياسي للدراسة

تم صياغة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد ليعبر عن المتغيرات التي قد تؤثر بالنمو الاقتصادي في أراضي الضفة الغربية الفلسطينية، خلال الفترة الزمنية الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من عام 2019 على النحو الآتي:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4)$$

حيث أن:

المتغير التابع هو Y : النمو الاقتصادي

والمتغيرات المستقلة :

X_1 : عدد الشركات الجديدة، X_2 : العمل الحر، X_3 : عدد براءات الاختراع، X_4 : المشاركة في القوى العاملة. وقد تم وصف هذه المتغيرات في الجزء الثالث من الدراسة.

3.4 معالجة البيانات

تم رصد البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة بصورة ربعية لمناطق الضفة الغربية للفترة الزمنية الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من عام 2019. إذ بلغ عدد المشاهدات 34 مشاهدة ربع سنوية، وقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) لمعالجة بيانات الدراسة.

4.4 المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام المنهج القياسي الكمي لوصف متغيرات الدراسة، ولتقدير العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة معبراً عنها بالصيغة اللوغاريتمية، وذلك بهدف الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات، حيث تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات النموذج، وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج كما يلي:

$$LN(Y_t) = \beta_0 + \beta_1 LN(X_1) + \beta_2 LN(X_2) + \beta_3 LN(X_3) + \beta_4 LN(X_4) + \varepsilon$$

حيث أن

β_0 : الحد الثابت

β_1 : المرونة المقدرة لمتغير عدد الشركات الجديدة

β_2 : المرونة المقدرة لمتغير العمل الحر

β_3 : المرونة المقدرة لمتغير عدد براءات الاختراع

β_4 : المرونة المقدرة لمتغير المشاركة في القوى العاملة

ε : الخطأ العشوائي

كما وتم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية الوصفية بغرض وصف بيانات متغيرات الدراسة، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأقل قيمة، وأكبر قيمة، لكل من متغيرات النموذج، مع الاستعانة بالرسومات البيانية للتوضيح.

5.4 التحليل الإحصائي

• الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

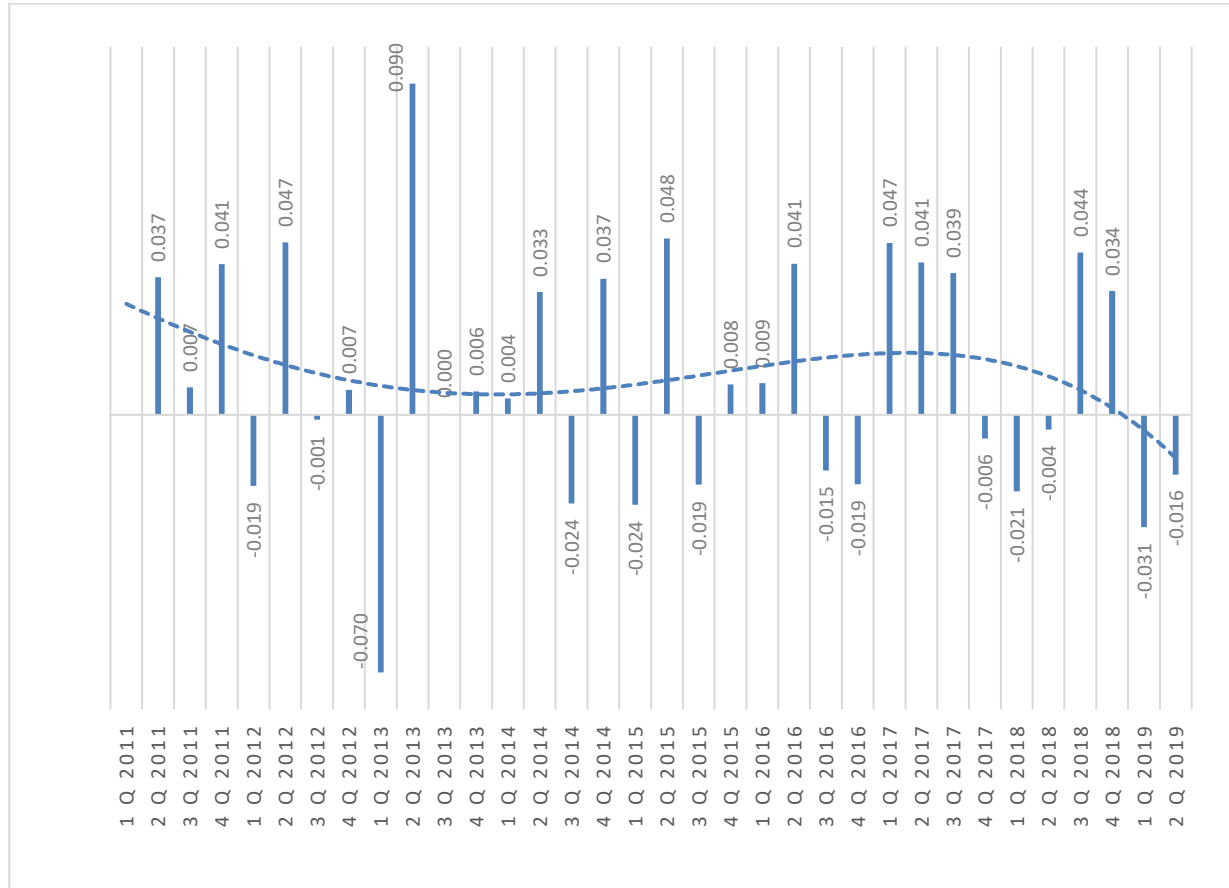
يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تم جمعها وتنظيمها وعرضها بطريقة واضحة، وتم توضيح متغيرات الدراسة على صورة جداول تضم الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير بالإضافة إلى أشكال بيانية.

جدول (1.4): أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة للأعوام (2011- حتى الربع الثاني لعام 2019)

المتغير	المقياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
النمو الاقتصادي		0.011	0.033	-0.070	0.090
عدد الشركات الجديدة		393.559	110.933	228.000	846.000
العمل الحر		681.971	1067.087	203.000	6325.000
عدد براءات الاختراع		1.912	2.379	0.000	8.000
المشاركة في القوى العاملة		45.809	0.838	43.200	47.300

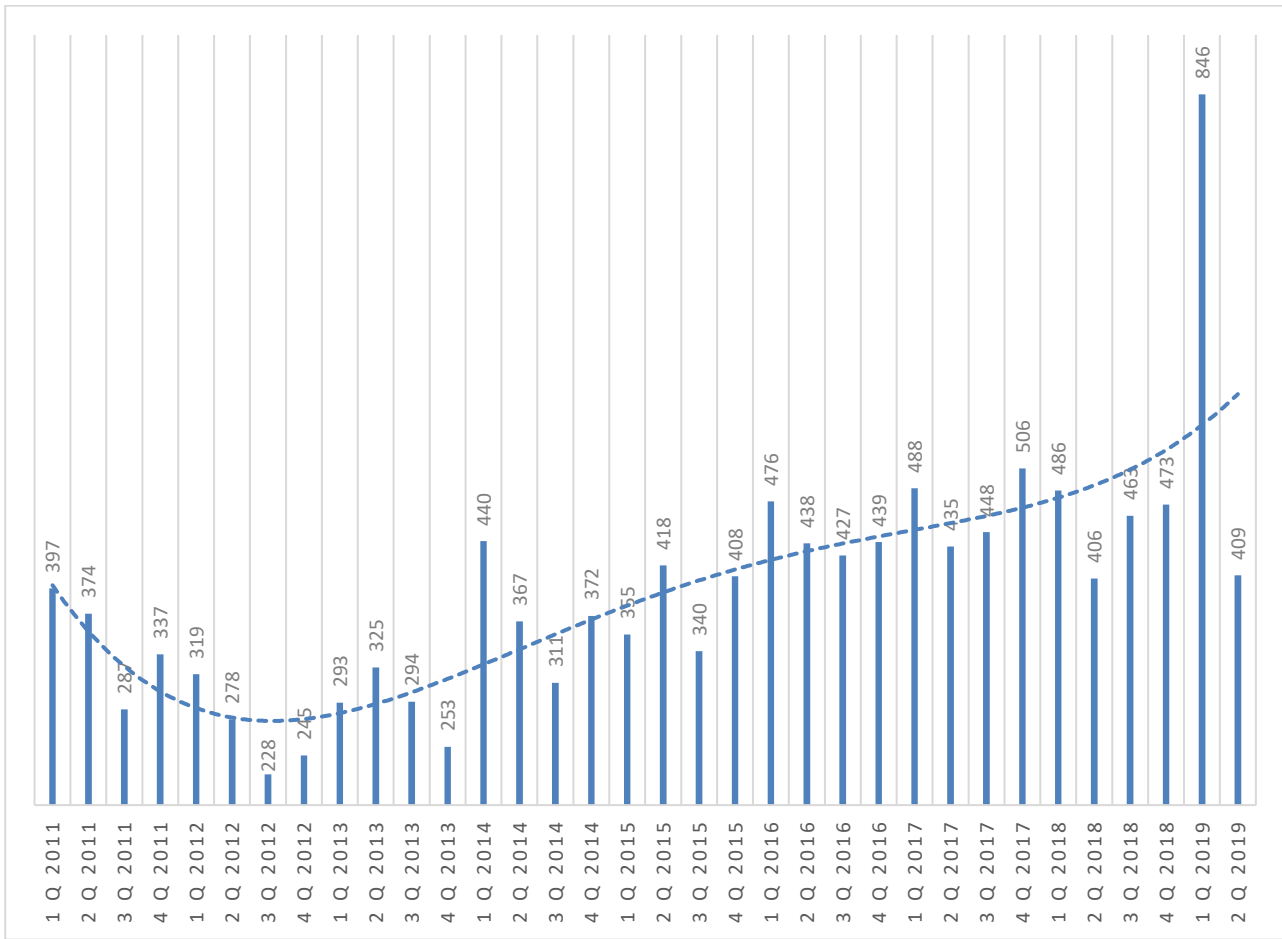
يوضح جدول (1.4) نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة، وذلك بغرض وصف طبيعة متغيرات الدراسة، وفيما يلي عرض لهذه المقاييس لكل متغير من متغيرات الدراسة:

1. متغير النمو الاقتصادي: يوضح جدول (1.4) أن المتوسط الحسابي للنمو الاقتصادي في أراضي الضفة الغربية الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019 قد بلغ (0.011) بانحراف معياري (0.033)، في حين بلغت أقل قيمة (-0.070) وذلك في الربع الأول لعام 2013، في حين كانت أكبر قيمة للنمو الاقتصادي (0.090) في الربع الثاني من نفس العام، ويوضح الشكل رقم (1.4) التسلسل الزمني للنمو الاقتصادي في الضفة الغربية.



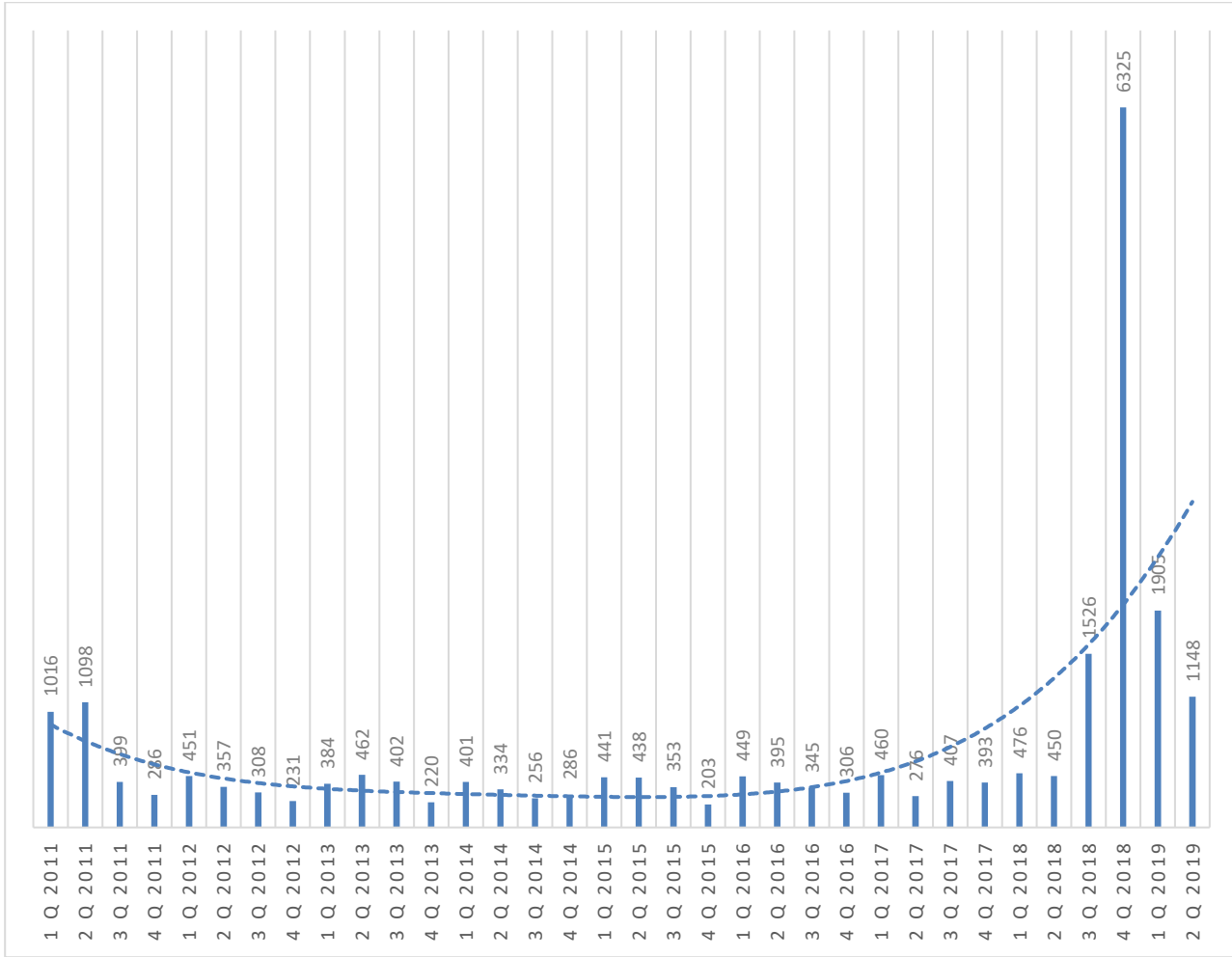
الشكل رقم (1.4): التسلسل الزمني لمتغير النمو الاقتصادي في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019.

2. متغير عدد الشركات الجديدة: يوضح جدول (1.4) أن المتوسط الحسابي لعدد الشركات الجديدة في أراضي الضفة الغربية الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019 قد بلغ (393.559) بانحراف معياري (110.933)، في حين بلغت أقل قيمة (228.000) وذلك في الربع الثالث لعام 2012، في حين كانت أكبر قيمة لعدد الشركات الجديدة (846.000) في الربع الأول لعام 2019، ويوضح الشكل رقم (2.4) التسلسل الزمني لمتغير عدد الشركات الجديدة في الضفة الغربية.



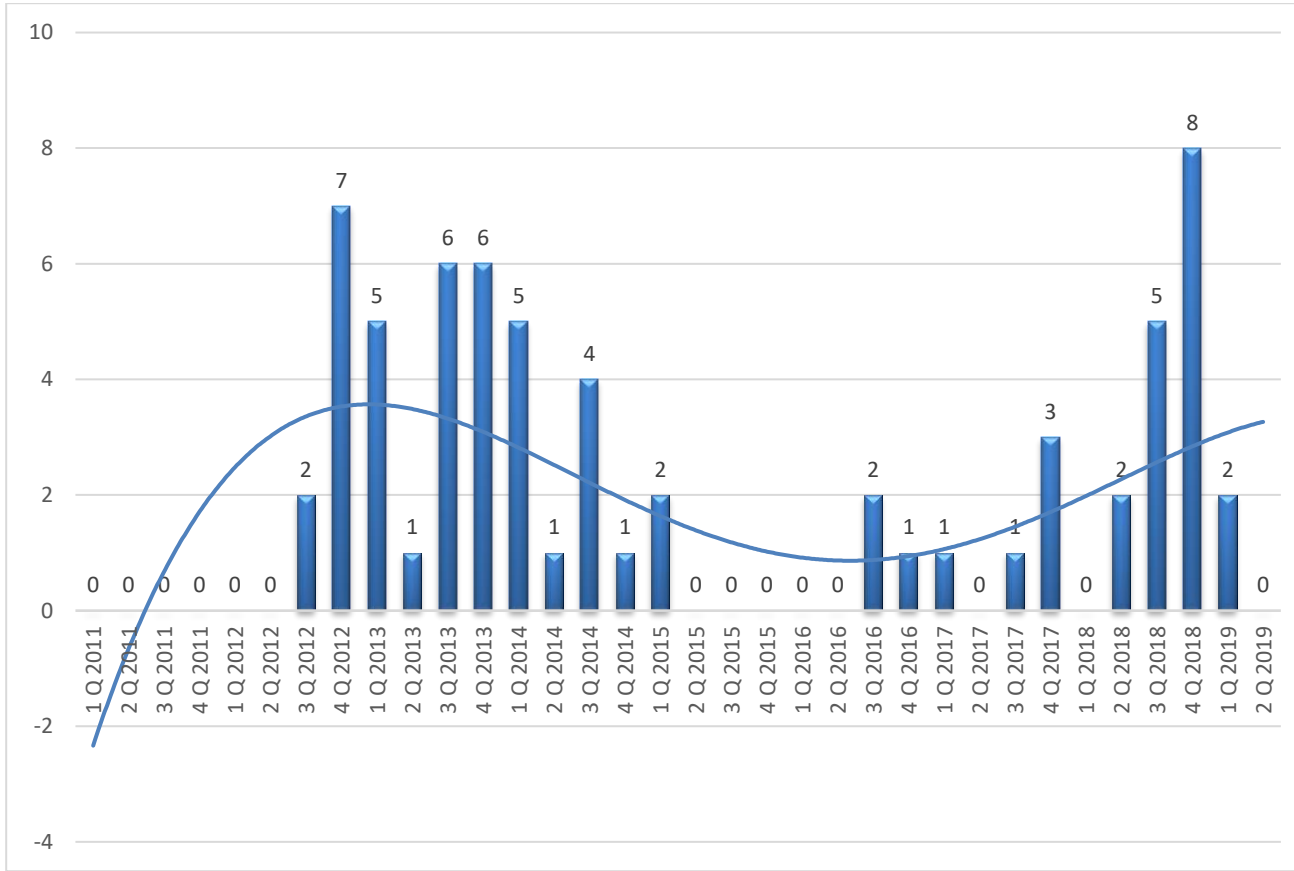
الشكل رقم (2.4): التسلسل الزمني لمتغير عدد الشركات الجديدة في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019.

3. متغير العمل الحر: يوضح جدول (1.4) أن المتوسط الحسابي للعمل الحر في أراضي الضفة الغربية الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019 قد بلغ (681.971) بانحراف معياري (1067.087)، في حين بلغت أقل قيمة (203.000) وذلك في الربع الرابع لعام 2015، في حين كانت أكبر قيمة للعمل الحر (6325.000) في الربع الرابع لعام 2018، ويوضح الشكل رقم (3.4) التسلسل الزمني للعمل الحر في الضفة الغربية.



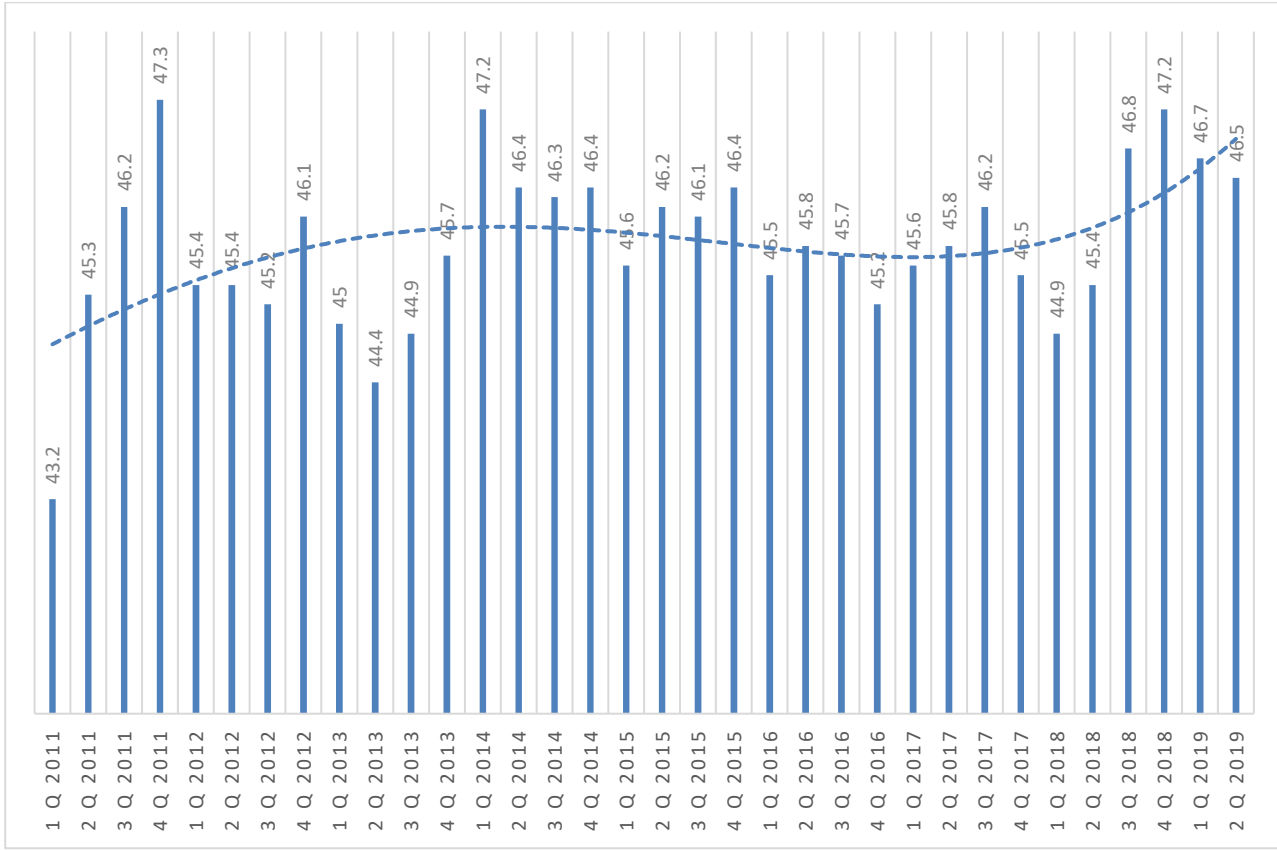
الشكل رقم (3.4): التسلسل الزمني لمتغير العمل الحر في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019.

4. متغير عدد براءات الاختراع ممثلاً للابتكار: يوضح جدول (1.4) أن المتوسط الحسابي لعدد براءات الاختراع في أراضي الضفة الغربية الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019 قد بلغ (1.912) بانحراف معياري (2.379)، في حين بلغت أقل قيمة (0.000) في عام 2014، وفي الربع الأول والثاني لعام 2012، والربع الثاني والثالث والرابع لعام 2015، والربع الأول والثاني لعام 2016، بالإضافة إلى الربع الثاني لعام 2017، والربع الأول لعام 2018، والربع الثاني لعام 2019، في حين كانت أكبر قيمة لعدد براءات الاختراع (8.000) في الربع الرابع لعام 2018، ويوضح الشكل رقم (4.4) التسلسل الزمني لعدد براءات الاختراع في الضفة الغربية.



الشكل رقم (4.4): التسلسل الزمني لمتغير عدد براءات الاختراع في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019.

5. متغير المشاركة في القوى العاملة: يوضح جدول (1.4) أن المتوسط الحسابي للمشاركة في القوى العاملة في أراضي الضفة الغربية الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019 قد بلغ (45.809) بانحراف معياري (0.838)، في حين بلغت أقل قيمة (43.200) وذلك في الربع الأول لعام 2011، في حين كانت أكبر قيمة (47.300) في الربع الرابع لنفس العام، ويوضح الشكل رقم (5.4) التسلسل للمشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية.



الشكل رقم (5.4): التسلسل الزمني لمتغير المشاركة في القوى العاملة خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019.

○ الوصف القياسي لمتغيرات الدراسة

تم إجراء اختبار نموذج الانحدار الخطي لفحص طبيعة العلاقة بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغيرات المستقلة (عدد الشركات الجديدة، والعمل الحر، وعدد براءات الاختراع، والمشاركة في القوى العاملة) باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم استخدام طريقة Stepwise والتي تحتفظ بالمتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع وتستثنى المتغيرات التي لا تؤثر عليه.

قام برنامج (SPSS) بإدخال متغيرات براءات الاختراع والعمل الحر واستثنى المتغيرات المتعلقة بعدد الشركات الجديدة والمشاركة في القوى العاملة.

جدول (2.4) نتائج تقدير النموذج القياسي

المتغير التابع		النمو الاقتصادي $LN(Y)$		
المتغيرات المستقلة	β	الخطأ المعياري	اختبار t	الدلالة الإحصائية
الثابت C	-7.242	1.049	-6.903	.000
$LN(X_2)$ العمل الحر	.698	.174	4.023	.005
$LN(X_3)$ عدد براءات الاختراع	-.978	.185	-5.278	.001

جدول (3.4) المتغيرات التي تم استثنائها من النموذج القياسي

المتغير التابع		النمو الاقتصادي		$LN(Y)$
المتغيرات المستقلة	Beta In	الخطأ المعياري	اختبار t	الدلالة الإحصائية
$LN(X_1)$ عدد الشركات الجديدة	-0.420	.174	-2.051	.086
$LN(X_4)$ المشاركة في القوى العاملة	-0.342	.185	-2.225	.068

يتبين من خلال الجدولين السابقين أن اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات المتعلقة ببراءات الاختراع والعمل الحر عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 0.05، أي فإنه يمكن الإبقاء على المتغيرات في النموذج، في حين أن اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات المتعلقة بعدد الشركات الجديدة ومشاركة في القوى العاملة عند مستوى دلالة أكبر من 0.05 أي أن التغيير في هذه المتغيرات لا يفسر التغيير في المتغير التابع.

وبالتالي يكون النموذج في صورته النهائية:

$$LN(Y_t) = -7.242 + 0.698 LN(X_2) - 0.978 LN(X_3)$$

6.4 الجودة الإحصائية للنموذج

وقبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا بد من التأكد من جودة النموذج ومدى ملائمته.

1. اختبار معامل التحديد: نلاحظ من جدول (4.4) أن قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R

Square تساوي (0.774) وهذه القيمة تشير إحصائياً إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته (77.4%) من التغيير الحاصل في النمو الاقتصادي في أراضي الضفة الفلسطينية، أما النسبة المتبقية (22.6%) فترجع إلى عوامل أخرى قد تؤثر على النمو الاقتصادي وغير مأخوذة بعين الاعتبار في هذه الدراسة كاستقرار سعر الصرف، وتعطل استخدام أدوات السياسة النقدية مثل عرض النقد وعدم توحيد سعر الفائدة لوجود أكثر من عملة متداولة ومعتمدة. بالإضافة إلى ضعف استخدام أدوات السياسة المالية كالضرائب والإنفاق الحكومي وذلك لمحدودية الموازنة في فلسطين وأسباب أخرى. أيضاً حتى هذا التاريخ لا يوجد سيطرة مطلقة للسلطة الوطنية الفلسطينية على المعابر مما يضعف قدرتها على الإستفادة من تطبيق سياسات تجارية للصادرات والواردات قد تعزز النمو الاقتصادي.

جدول (4.4): معامل التحديد

الخطأ المعياري في التقدير	قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square	مربع معامل التحديد R	معامل التحديد R
.497	.774	.824	.908

المتغير التابع: النمو الاقتصادي

المتغيرات المستقلة: الثابت، براءات الاختراع، العمل الحر

2. اختبار F: نلاحظ من جدول (5.4) أن قيمة اختبار F قد بلغت (16.424) بقيمة احتمالية (0.002) وهي أقل من (0.005) وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً في التأثير على المتغير التابع، وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن من خلاله تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغيرات المستقلة.

جدول (5.4) : اختبار F

الدالة الإحصائية	اختبار F	متوسط مجموع المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
.002	16.424	4.063	2	8.126	Regression الانحدار
		.247	7	1.732	Residual القيم المتبقية
			9	9.857	المجموع

المتغير التابع: النمو الاقتصادي

المتغيرات المستقلة: الثابت، براءات الاختراع، العمل الحر

3. اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد): يتم استخدامه للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) في النموذج المقدر. تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، حيث كلما زاد قيمة معامل التضخم زاد احتمالية حدوث المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم (5) على أنها انعكاس للمشكلة بشكل حاد، يوضح جدول (6.4) نتائج معامل VIF.

جدول (6.4) نتائج حساب معامل تضخم التباين VIF

المتغير المؤثرة	معامل تضخم التباين VIF
LN (X ₁) عدد الشركات الجديدة	2.43
LN (X ₂) العمل الحر	1.157
LN (X ₃) عدد براءات الاختراع	1.157
LN (X ₄) المشاركة في القوى العاملة	1.47

وتشير النتائج في جدول (6.4) أن قيمة VIF للمتغيرات المؤثرة أقل من (5)، وهذا مؤشر على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي، مما يدل على جودة النموذج المقدر.

7.4 نتائج فرضيات الدراسة بناء على التحليل القياسي لنموذج الدراسة

1. الفرضية الأولى: يسهم تطوير ودعم العمل الحر في حدوث زيادة معدلات النمو الاقتصادي. من خلال نتائج التحليل القياسي، ظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمل الحر ومعدلات النمو الاقتصادي عند مستوى دلالة (0.05)، وكان معامل المرونة للمتغير (0.698)، أي أن العلاقة إيجابية بين العمل الحر ومعدلات النمو الاقتصادي، وعليه نقبل الفرضية التي تنص على أنه " يسهم تطوير ودعم العمل الحر في حدوث زيادة في معدلات النمو الاقتصادي".

2. الفرضية الثانية: تعزيز الابتكار المتمثل بـ (عدد براءات الاختراع) في الأنشطة الاقتصادية له أثر إيجابي في حدوث النمو الاقتصادي.

تم استبعاد متغير حجم الإنفاق على البحث والتطوير خلال عملية إدخال المتغيرات بسبب عدم كفاية البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبالتالي تم تمثيل الابتكار باعتماد مؤشر عدد براءات الإختراع فقط.

من خلال نتائج التحليل القياسي، ظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الابتكار ومعدلات النمو الاقتصادي عند مستوى دلالة (0.05)، وكان معامل المرونة للمتغير (-0.978)، أي أن العلاقة عكسية بين الابتكار ومعدلات النمو الاقتصادي، وعليه نرفض الفرضية التي تنص على أن "تعزيز الابتكار المتمثل بـ (عدد براءات الاختراع) في الأنشطة الاقتصادية له أثر إيجابي في حدوث النمو الاقتصادي".

3. الفرضية الثالثة: تزيد الشركات الناشئة من معدلات النمو الاقتصادي.

من خلال نتائج التحليل القياسي، ظهر عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الشركات الناشئة ومعدلات النمو الاقتصادي عند مستوى دلالة (0.05)، وكان معامل المرونة للمتغير (-0.420) وبالتالي فإن زيادة أو تناقص عدد الشركات الناشئة لا يؤثر في معدلات النمو الاقتصادي، وعليه نرفض الفرضية التالية: "تزيد الشركات الناشئة من معدلات النمو الاقتصادي".

4. الفرضية الرابعة: تزيد المشاركة في القوى العاملة من معدلات النمو الاقتصادي.

أظهر التحليل القياسي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة المشاركة في القوى العاملة ومعدلات النمو الاقتصادي عند مستوى دلالة (0.05)، وكان معامل المرونة للمتغير (-0.342) وذلك يعني أن التغير بالمشاركة في القوى العاملة بالزيادة أو النقصان لا يؤثر في معدلات النمو الاقتصادي، وعليه نرفض الفرضية.

الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات

1.5 تمهيد

يستعرض هذا الفصل تعقيباً على نتائج الدراسة التي توصلت إليها الباحثة بعد عملية تحليل البيانات، واختبار الفرضيات للوقوف على تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي، إضافة إلى تقديم عدد من التوصيات المقترحة في ضوء النتائج والاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة الهادفة للتعرف على تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في مناطق الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 والربع الثاني من عام 2019.

2.5 مناقشة النتائج حسب فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: يسهم تطوير ودعم العمل الحر في حدوث زيادة في معدلات النمو الاقتصادي. كما تم ذكره آنفاً، أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين العمل الحر ومعدلات النمو الاقتصادي، وعليه تم قبول الفرضية الأولى للدراسة والتي انفتحت إلى حد ما مع دراسة بشير وغوتز وآخرون (Bashir et al., 2011) و (Goetz et al., 2012) التي أظهرت التأثير الإيجابي الذي تركه العمل الحر في التنمية الاقتصادية الريفية وفي جوانب أخرى كتوفير فرص عمل، والحد من الفقر والبطالة. فيما تعارضت هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة كدراسة سالجادو (Salgado, 2007) التي أشارت إلى وجود علاقة سلبية بين العمل الحر والنمو الاقتصادي، ودراسة شريفاستافا (Shrivastava, 2013) التي وضحت أنه كلما سمحت الدول بالعمل الحر غير الرسمي وريادة الضرورة سترتبط ريادة الأعمال بتباطؤ النمو الاقتصادي والتنمية.

بالرغم من النتائج الإيجابية التي أكدت على وجود علاقة إيجابية بين العمل الحر والنمو الاقتصادي في منطقة الضفة الغربية إلا أن الباحثة تعتقد أنه من الممكن أن تكون النتائج مغايرة أو موثوقة بشكل أكبر لو كان الاقتصاد الفلسطيني أكثر استقلالاً ووضوحاً، فمن المعروف أن الاقتصاد الفلسطيني هش وذلك كونه يعاني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي نتيجة لحجم التبادل الكبير بين الاقتصاديين وخاصة قطاع التجارة

والعمالة، ويعاني أيضا من الاعتمادية لإتكاله على المساعدات والمنح الخارجية. فضلاً عن القيود والعراقيل التي يضعها الاحتلال في سبيل اضعافه، وهذا ما يؤثر على النمو الاقتصادي ويجعله في تذبذب مستمر إضافة إلى التباطؤ الذي يتسم به الاقتصاد بشكل عام.

علاوة على ذلك، فإن زيادة الأعمال في الضفة الغربية تتسم بأنها مدفوعة بالضرورة أي أن التوجه لها يكون بسبب نقص الخيارات والبدائل أمام الأفراد، فسوق العمل الفلسطيني صغير جداً إلى جانب القوى العاملة المتزايدة باستمرار، وهذا يدعم ما أشار إليه سالجادو (Salgado, 2007)؛ فبالرغم من أن تأثير العمل الحر على النمو يكون لاغياً أو سلبياً، إلا أنه من المنظور الاجتماعي يعد ملاذاً للأشخاص غير القادرين على الحصول على وظيفة تتناسب مع قدراتهم، أو لأن سوق العمالة صغير جداً فلا يوجد وظائف متاحة لهم.

بناءً عليه، نستنتج أنه حتى في حال لو لم يكن هناك تأثير إيجابي قوي للعمل الحر على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية، إلا أنه يعتبر وسيلة هامة يتخطى من خلالها الأفراد صعوبة المعيشة والفقر والبطالة، وهذا ما يتفق مع نظرية الريادة السيسولوجية التي تركز على تحليل المجتمع وأسباب توجهه لتنظيم المشاريع الريادية التي تم ذكرها آنفاً في أدبيات الدراسة. وكذلك مع دراسة بشير وآخرون (Bashir et al., 2011) التي خلصت إلى أن العمل الحر يمكن اعتباره أداة فعالة للحد من الفقر والبطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية المجتمعية.

يلاحظ من الشكل رقم (3.4) في الفصل الرابع صفحة 50 والذي يوضح التسلسل الزمني لمتغير العمل الحر في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من عام 2019 أن أقل قيمة للعمل الحر بلغت (203.000) في الربع الرابع من عام 2015، وأن أكبر قيمة بلغت (6325.000) في الربع الرابع من عام 2018.

قد يعود السبب في تدني قيمة العمل الحر في الربع الرابع من عام 2015 إلى تدهور الأوضاع السياسية و الأمنية حيث انطلقت شرارة الانتفاضة الثالثة في أكتوبر من عام 2015 في الضفة الغربية والقدس بشكل خاص والأراضي الفلسطينية عموماً احتجاجاً على ممارسات الاحتلال واعتداءاته المتكررة. أما سبب ارتفاع قيمة العمل الحر في الربع الرابع من عام 2018 فقد تعود إلى ارتفاع قيمة التسهيلات الائتمانية التي منحت من قبل القطاع المصرفي وهذا شجع الأفراد على الإقبال على الاقتراض البنكي من أجل الاستثمار.

إضافة إلى إجراء إنتخابات الغرف التجارية في مختلف المحافظات والتي يتطلب الإنضمام إليها(المشاركة في الإنتخابات) التسجيل في وزارة الاقتصاد ضمن السجل التجاري.

الفرضية الثانية: تعزيز الابتكار المتمثل بـ (عدد براءات الاختراع) في الأنشطة الاقتصادية له أثر إيجابي في حدوث النمو الاقتصادي.

أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الابتكار المتمثل بـ (عدد براءات الاختراع) ومعدلات النمو الاقتصادي عند مستوى دلالة 0.05، و أظهر معامل المرونة للمتغير أن هذه العلاقة عكسية حيث بلغت قيمته (-0.978)، وعليه تم رفض هذه الفرضية.

وتخالف هذه النتيجة دراسة جوشييسكي وكوتيسكي (Josheski & Koteski, 2011) التي أوضحت وجود علاقة إيجابية على المدى الطويل من النمو الربعي للبراءات، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الربعي، وعلاقة سلبية بين نمو براءات الإختراع الربعية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الربعي على المدى القصير.

وقد يعزى هذا الاختلاف إلى واقع وطبيعة الاقتصاد الفلسطيني المختلف عن اقتصادات الدول السبع التي خصتها دراسة جوشييسكي وكوتيسكي، وهذا ما أكدته دراسة غوانغتشو وبنج (Guangzhou & Png, 2013) من أن تأثير براءات الاختراع يختلف باختلاف البلد والصناعة حيث أن تأثيرها أقل على النمو الاقتصادي في البلدان الأكثر فقرا وفي الدول التي تكون الصناعات فيها بشكل عام خفيفة.

إضافة إلى ذلك فإن عدد المشاهدات التي غطتها هذه الدراسة أقل من دراسة جوشييسكي وكوتيسكي بسبب محدودية البيانات والإحصائيات الرقمية المتاحة لبعض المؤشرات في سنوات سابقة. ولا بد من الإشارة إلى أن سبب استبعاد متغير الإنفاق على البحث والتطوير كمؤشر لقياس الابتكار في هذه الدراسة بسبب عدم تغطية مركز الإحصاء الوطني الفلسطيني لهذا المتغير بشكل كافي بالرغم من اعتباره مؤشرا هاما لقياس الابتكار والريادة في كافة الدول.

يلاحظ من الشكل رقم (4.4) في الفصل السابق صفحة 51، والذي يوضح التسلسل الزمني لمتغير براءات الإختراع في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019 أن أقل قيمة لعدد براءات الاختراع كان في عام 2014 حيث بلغت (0.000)، وفي الربع الأول والثاني من عام 2012، وفي الربع الثاني والثالث والرابع من عام 2015، وفي الربع الأول والثاني من عام 2016، وفي الربع الثاني من عام 2017، وفي الربع الأول من عام 2018، وفي الربع الثاني من 2019. في حين بلغت أكبر قيمة (8.000) في الربع الرابع من عام 2018.

قد يعزى ظهور علاقة سلبية بين عدد براءات الاختراع والنمو الاقتصادي إلى ضعف الجهود والدعم المالي والمتابعة لتنفيذها على أرض الواقع، والذي يحول دون جعلها ذات قيمة اقتصادية تؤثر على النمو الاقتصادي.

علاوة على ذلك، فإن الباحثة ترى أن عدد براءات الاختراع لا يعد مؤشرا كافيا لقياس الابتكار بشكل خاص وريادة الأعمال بشكل عام في الواقع الفلسطيني. وأنه لقياس الابتكار يجب رصد متغيرات عديدة إلى جانب مؤشرات براءات الاختراع والإنفاق على البحث والتطوير، كسهولة الحصول على التمويل، وقيمة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات من قبل القطاع الخاص، ونسبة الطالب للمدرس في فلسطين ومؤشرات أخرى قد لا تتوفر بياناتها. وبالتالي ترى الباحثة أنه من الممكن أن تكون النتائج مغايرة في حال تم الإحاطة بكافة العوامل التي ترتبط بالابتكار الذي يمثل صورة من صور ريادة الأعمال المؤثرة في اقتصادات الدول، إضافة إلى ذلك فإن عدد براءات الاختراع المرصودة قليل وبالتالي قد لا تمنح نتائج دقيقة إحصائيا.

الفرضية الثالثة: تزيد الشركات الناشئة من معدلات النمو الاقتصادي.

كما تم ذكره آنفا، أظهرت نتائج التحليل القياسي، عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد الشركات الناشئة ومعدلات النمو الاقتصادي عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي فإن زيادة أو تناقص عدد الشركات الناشئة لا يؤثر في معدلات النمو الاقتصادي، وعليه نرفض الفرضية التالية: "تزيد الشركات الناشئة من معدلات النمو الاقتصادي".

تتفق نتائج هذه الفرضية مع دراسة (Sabella et al., 2014) التي أفادت أن مستوى ريادة الأعمال المقاسة بمعدل تأسيس أو بدء الأعمال التجارية ليس لها تأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية. بينما تتعارض مع دراسات (Plehn, 2012; and Noseleit, 2013) و (Mrabet et al., 2013) التي

أشارت إلى وجود علاقة إيجابية وديناميكية بين بدء أو تأسيس الأعمال (الشركات الجديدة/ الناشئة) وبين النمو وتحسن الأداء الاقتصادي.

يلاحظ من الشكل رقم (2.4) في الفصل السابق صفحة 49، و الذي يوضح التسلسل الزمني لمتغير عدد الشركات الناشئة(الجديدة) في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019 أن أدنى قيمة لعدد الشركات الجديدة تمثلت في الربع الثالث لعام 2012، حيث بلغت (393.559)، بينما سُجلت أعلى قيمة لعدد الشركات الجديدة في الربع الأول من عام 2019، حيث بلغت (846.000).

وقد يعود تدني عدد الشركات الجديدة إلى الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة التي عانت منها السلطة الفلسطينية واحتجاز إيرادات المقاصة، والتي دفعت السلطة الفلسطينية لزيادة الضرائب على المواطنين وانعكس ذلك سلباً على البيئة الاستثمارية في الضفة الغربية. في حين قد يعود ارتفاع عدد الشركات الجديدة في الربع الأول من عام 2019 إلى الدعم المالي المقدم من هيئة تشجيع الاستثمار؛ حيث قامت الهيئة بتمويل 900 مشروع خدماتي، وزراعي، وصناعي.

الفرضية الرابعة: تزيد المشاركة في القوى العاملة من معدلات النمو الاقتصادي.

يلاحظ من الشكل رقم (5.4) في الفصل السابق صفحة 52، والذي يوضح التسلسل الزمني لمتغير المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019، أن أقل قيمة لمشاركة القوى العاملة كانت في الربع الأول من عام 2011 حيث بلغت قيمته (43.200)، في حين أنها بلغت أعلى مستوياتها في الربع الرابع من نفس العام بقيمة (47.300). وهذا يدل على استقرارها نسبياً خلال تلك الفترة، وعدم وجود تفاوت ملحوظ.

أما فيما يخص النمو الاقتصادي واتجاهاته فيلاحظ من الشكل رقم (1.4) في الفصل السابق صفحة 48، والذي يوضح التسلسل الزمني لمتغير النمو الاقتصادي في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام 2011 إلى الربع الثاني من 2019، أن أقل قيمة للنمو الاقتصادي كانت في الربع الأول لعام 2013 حيث بلغت قيمته (- 0.070)، بينما بلغت أعلى قيمة (0.090) في الربع الثاني من عام 2013.

وقد يعزى الانخفاض في الربع الأول لعام 2013 إلى الانكماش الاقتصادي الذي سببه تراجع الطلب المحلي على الاستهلاك، والاستثمار، إضافة لتراجع معظم الأنشطة الاقتصادية. أما الارتفاع في النمو الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2013، فقد يعود إلى تراجع عجز الحساب الجاري، وارتفاع الإيرادات المحلية نتيجة انخفاض العجز الجاري في مالية الحكومة.

أما الانخفاض في النمو الاقتصادي في الربع الأول من عام 2019 فقد يعزى إلى تدني مستوى المنح والمساعدات المقدمة لدعم خزانة الحكومة الفلسطينية، واستمرار رفض الجانب الفلسطيني قبول إيرادات المقاصة منقوصة، وضعف قدرة الحكومة على تغطية نفقاتها.

3.5 الاستنتاجات:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية خلال فترة الربع الأول من 2011 إلى الربع الثاني من 2019 وبناء على النتائج خلصت هذه الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات وهي:

- ❖ يفرض الواقع السياسي الفلسطيني على الصعيد الداخلي والخارجي تأثيراته على الريادة و اتجاهات النمو ومحفزاته في الضفة الغربية، وذلك بناء على التفسيرات المتعلقة بقيم المتغيرات المدروسة.
- ❖ تؤكد هذه الدراسة ما جاء ذكره في الدراسات السابقة حول اختلاف أثر ريادة الأعمال بين الدول المتقدمة والنامية، و بالرغم من كون الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً نامياً إلا أن نتائج بعض الفرضيات خالفت بعض الدراسات التي تناولت دولاً نامية مشابهة من الشرق الأوسط، وعليه تستنتج الباحثة أن تأثير الريادة أيضا يختلف في حال كانت الدولة مستقلة أم محتلة؛ بمعنى آخر فإن الإحتلال الإسرائيلي له تأثير سلبي على ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي في الضفة الغربية.
- ❖ إن لريادة الأعمال المتمثلة بمؤشر العمل الحر دوراً فعالاً على النمو الاقتصادي متمثلاً بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، وجاء هذا الاستنتاج بناء على نتائج هذه الدراسة التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- ❖ أظهرت نتائج الدراسة عدم تحقيق الابتكار تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية، و بناء عليه؛ تستنتج الباحثة ضرورة بذل المؤسسات الحكومية والخاصة المزيد من الجهود لتعزيز ودعم الابتكار.
- ❖ حسب نتائج الدراسة هناك انعدام لتأثير الشركات الجديدة /الناشئة على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية، لذلك نستنتج أن هذا القطاع بحاجة إلى مزيد من الدعم والمتابعة حيث أن انعدام التأثير قد يعود إلى أن جزء كبير من الشركات المسجلة لا تمارس عملها على أرض الواقع.

4.5 التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتبعاً لملاحظات الباحثة خلال رحلة البحث توصي بالآتي:

❖ ضرورة توحيد جهود مؤسسات الدولة كسلطة النقد، ووزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، والبلديات، والغرف التجارية، بالتعاون مع مركز الإحصاء الفلسطيني في تنظيم تسجيل الأنشطة الاقتصادية للأفراد والمنشآت وتوحيد مكان ومرجعيات التسجيل.

❖ محاولة السيطرة على مشكلة القطاع غير المنظم (الاقتصاد الخفي) من قبل السلطة الوطنية، قد يساعد الباحثين في الحصول على نتائج أكثر دقة حول تأثير الريادة على النمو، فالمشاكل التنموية الذي يسببها هذا القطاع من ضعف الإيرادات العامة الناتج عن التهرب الضريبي، قد يدفع الدولة لزيادة الضرائب لتغطيه العجز لديها مما يؤثر سلباً على العمل الحر، وإنشاء شركات جديدة، ودعم وتمويل المشاريع الابتكارية، والنمو الاقتصادي وبالتالي تراجع الأداء الاقتصادي والتنمية.

❖ تركيز اهتمام السلطة الوطنية على دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع المشاريع الابتكارية، من خلال تقديم الإعفاءات والحوافز الضريبية وغير الضريبية، وتحسين البيئة القانونية بشكل يساند هذا القطاع ويشجع على الاستثمار ويمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال.

❖ تشكيل هيئة لدعم وتعزيز الريادة والابتكار مدعومة من الدولة بالإشتراك مع القطاع الخاص، والقطاع غير الحكومي، والقطاع التعليمي، بالإضافة إلى ضرورة تكثيف الجهود في توعية المواطنين بأهمية تسجيل براءات الاختراع.

❖ زيادة إهتمام الدولة والقطاع الخاص بالبحث والتطوير من خلال تخصيص موازنة مشتركة للإنفاق على هذا المجال.

❖ إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تقيس ريادة الأعمال في الواقع الفلسطيني، والتركيز على دراسة الابتكار من خلال فحص جميع المؤشرات التي تقيس مستواه في المنطقة؛ حيث أن قياسه باستخدام مؤشر واحد قد لا يمنح نتائج موضوعية ومنطقية.

❖ بذل المزيد من الجهود في توفى بيانات احصائية ودورية حديثه حول موضوع الريادة والابتكار
وتخصيص ميزانيات خاصة لها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

1. أبو القصمان، خ (مايو، 2005): دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل. في: المؤتمر العلمي الأول. كلية التجارة في الجامعة الإسلامية. غزة-فلسطين.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019): التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثاني 2019). رام الله - فلسطين.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019): تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة (الربع الثاني 2019). رام الله - فلسطين.
4. سلطة النقد الفلسطينية (2017): التقرير السنوي لعام 2017. دائرة الأبحاث والسياسات النقدية. رام الله.
5. عودة، أ.، ملكاوي، ف. (1992): أساسيات البحث العلمي، ط2. مكتبة الكتاني، الأردن.
6. محمد، ر.، عبدالكريم، ن. (حزيران، 2011): "واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 23. ص ص 43-82.
7. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس (2013): مرصد الريادة الفلسطيني 2012 - مرصد الريادة العالمي. رام الله - فلسطين.
8. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس (2014): سياسات النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين. رام الله - فلسطين.
9. وزارة الاقتصاد الوطني (2010): بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة "نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين" قلقيلية.

1. Acs, Z. (2006). “*How Is Entrepreneurship Good for Economic Growth? , Innovations: Technology, Governance, Globalization*”, 1(1), 97-107. doi: 10.1162/itgg.2006.1.1.97
2. Bashir, S. Gebremedhin, T. Fletcher, J: (2011). “*An Analysis of the Role of Self-employment in the Economic Development of the Rural Northeastern United States*”. Regional Science Association. <http://rri.wvu.edu/>
3. Baumol, W. (1990). “*Entrepreneurship: Productive, UN productive, and Destructive*”. Journal of political economy. Vol.98, No.5
4. Beugelsdijk, S. (2007). “*Entrepreneurial culture, regional innovativeness and economic growth*”. Journal of evolutionary economics. 17:187-210.
5. Curtis, D., & Irvine, I. (2017). *With Open Texts Principles of Open Text MACROECONOMICS an Creative Commons License (CC BY-NC-SA)*. Retrieved from <https://lyryx.com/wp-content/uploads/2017/08/CI-Principles-of-Macroeconomics-2017-RevisionB.pdf>
6. Dollinger, M. J. (2008). Entrepreneurship strategies and resources. Lombard, Illinois Marsh Publications.
7. Drucker, P.F. (1985).Innovation And Entrepreneurship: Practice and Principle. New York Harper Collins.
8. Feldman, M. Hadjimichael, T. Kemeny, T. Lanahan, L. (2016). “*Economic Development: A Definition and Model for Investment*”. Environment and Planning C: Government and Policy: VOL 34, PP 5 – 21
9. Gartner, W.B. (1988). “*Who is an Entrepreneur? Is the Wrong Question*”. American Journal of Small Business: Vol.12, No.1:pp11-32

10. Gerguri, S. Ramadani, V. (2010). “*The Impact of Innovation into the Economic Growth*”. MPRA. Paper No. 22270, posted 23. April 2010 10:49 UTC
Online at <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/22270/>

11. Goetz, S. Fleming, D. Rupasingha, A. (2012). “*The Economic Impacts of Self-Employment*”. Journal of Agricultural and Applied Economics, Vol 44, pp.315–321

12. Guangzhou, A .Png, I. (2013). “*Patent rights and economic growth: evidence from cross-country panels of manufacturing industries*”. Oxford University Press, pp.1-24.
<https://www.researchgate.net/publication/260161370>

13. Haller, A. (2012). “*Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge*”. Economy Transdisciplinary Cognition: Vol. 15, Issue 1: pp 66-71

14. Havinal, V. (2009). Management and entrepreneurship. New Age International.

15. Henderson, J. (2002). “*Building the rural economy with high-growth entrepreneurs*”. Economic Review-Federal Reserve Bank of Kansas City, 87(3), 45-75.

16. Josheski, D. Koteski, C. (2011). “*The causal relationship between patent growth and growth of GDP with quarterly data in the G7 countries: cointegration, ARDL and error correction models*”. Munich Personal RePEc Archive, No. 33153. <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/33153/>

17. Kirnzer, I. (1997). How Markets Work Disequilibrium, Entrepreneurship and Discovery. London. The Institute of Economic Affairs

18. Lionnet, P. (2003). “*Innovation-The Process, ESA Training Workshop*”, Lisbon

19. Low, S .Henderson, J. Weiler, S. (2005). “*Gauging a Region’s Entrepreneurial Potential*”. Economic review. Vol.90, No.3:pp.31-42

20. Mrabet, A. Ellouze, A. (2014). “*Entrepreneurship And Economic Growth: Meta-Analysis*”. Impact Journals. Vol. 2, Issue 5:pp.57-72.
21. Mrabet, A & Ellouze, A. Jebali, L. (2013). “*Entrepreneurship capital and economic performance in MENA region: dynamic panel approach*”. Journal of Emerging trend in Economics and Management Sciences.Vol.4, Issue1:pp.71-79
22. Muller, P. (2005). “*Exploiting Entrepreneurial Opportunities: The Impact of Entrepreneurship on Economic Growth*”. Freiburger Arbeitspapiere, No. 2005/16, Technische Universität Bergakademie Freiberg.
23. Murphy, P. Liao, J. Welsch, H. (2006). “*A conceptual history of entrepreneurial thought*”. Journal of Management History .Vol. 12, No. 1: pp. 12-35 www.emeraldinsight.com/1355-252X.htm
24. Noseleit, F. (2013). “*Entrepreneurship, Structural Change, and Economic Growth*”. Journal of evolutionary economics. Vol. 23, Issue 4: pp. 735–766
25. OECD (2001). “*The Driving Forces of Economic Growth: Panel Data Evidence for the OECD Countries*”. *OECD Economic Studies No. 33*
26. OECD (2009).Measuring Entrepreneurship: A Collection of Indicators.
27. Plehn, J.(2012). “*The Dynamic Relationship between Entrepreneurship, Unemployment, and Growth: Evidence from U.S. Industries*”. SBA office of advocacy. Willow Grove www.sba.gov/advocacy
28. Reynolds, P. (1991).Sociology Entrepreneurship: concept and contribution. Baylor University.
29. Portela, M. Rozas, Emilia Vázquez. Neira, Isabel. Viera, Elvira. (2012). “*Entrepreneurship and Economic Growth: Macroeconomic Analysis and Effects of Social Capital in the EU*”. University of Santiago de Compostela, Spain

30. Sabella, A. Farraj, W. Burbar, M. Qaimary, D. (2014). “*Entrepreneurship and Economic Growth in West Bank, Palestine*”. Journal of Development Entrepreneurship: VOL.19, NO.1:15
31. Salamzadeh, A. Kawamorita, H. (2015). Startup Companies: Life Cycle and Challenges. Proceedings of the 4th International Conference on Employment, Education and Entrepreneurship (EEE), Belgrade, Serbia.
(<https://www.researchgate.net/publication>)
32. Salgado, H. (2007). “*Entrepreneurship and Economic Growth: An Empirical Analysis*”. Journal of Developmental Entrepreneurship .Vol. 12, No. 1:pp. 3-29
33. Schumpeter, J. (1934).The Theory of Economic development. Cambridge, MA: Harvard University press.
34. Shrivastava, S. (2013). “*Role of Entrepreneurship in Economic Development*”. International Journal of Management and Social Sciences Research. Vol. 2, No. 2. ISSN: 2319-4421 www.irjournals.org
35. Simpeh, K. (2011): “*Entrepreneurship theories and Empirical research: A Summary Review of the Literature*”. European Journal of Business and Management: Vol 3, No.6:pp.1-9
36. Slavin SL. (2009). “*Macroeconomics*”, ninth edition. 10020.: McGraw-Hill Companies, Inc, New York, p 390
37. Smith, D. (2010). “*The Role of Entrepreneurship in Economic Growth*”. Undergraduate Economic Review: Vol. 6: Iss.1, Article 7.
38. Stam, E. Stel, A. (2009). “*Types of Entrepreneurship and Economic Growth*”. UNU World Institute for Development Economics Research. Research paper No 47.
39. Stam, E. Suddle, K. Hessels, S.J. Stel, A. (2007). “*High Growth Entrepreneurs, Public Policies and Economic Growth*”. High technology small firms (HTSF) conference (May 11-13, 2006)
39. Stel, A. Dielbandhosing, S. Heuvel, W. Storey, D. (2002). “*Startup activity and employment growth in regions*”. SCALES (Scientific Analysis of

Entrepreneurship and SMEs) ISBN: 90-371-0843-1 .Order number: H200108 www.eim.nl/mkb-en-ondernemerschap/

40. Stevenson, H. Jarillo, J. (1990). “*A Paradigm of Entrepreneurship: Entrepreneurial Management*”. Strategic Management Journal, Vol. 11: pp 17-27

41. Todaro, M., & Smith, S. (2015). “*Economic Development*”. United States of America. Pearson.

42. Wennekers S. & Thurik, A. (1999). “*Linking Entrepreneurship and Economic Growth*”. Small Business Economics, Vol.13, pp. 27-55

43. Yanya, M. Abdul-Hakim, R. Abdul Razak, N. (2011). “*Entrepreneurship Causes Growth or Growth Causes Entrepreneurship? Evidence from Thailand*”. International Conference on Business and Economics Research IPEDR Vol.16. IACSIT Press, Singapore

ثالثاً: المراجع الالكترونية:

1. الاقتصادي(2016): سر التقدم هو "ريادة الأعمال". فلسطين
(<https://www.aliqtisadi.ps/article> , 5.8.2017)
2. القيادي (2015): تجربة ماليزيا في ريادة الأعمال. دبي
(<https://www.alqiyady.com.html>, 16.9.2017)
3. حبيب، س.(ديسمبر،2017): قطر الأولى عربيا في ريادة الأعمال، العدد8125. مجلة الوطن القطريه، قطر.
(<https://www.al-watan.com/news-details/id/109607>, 19.12.2017)
4. دنيا الوطن(2015): نساء يبدعن في إيجاد مصادر الدخل من خلال المشاريع الانتاجية الصغيرة في غزة.فلسطين
(<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/03/16/679862.html>, 17.9.2017)
5. منبر رصيف 22 (2016): برنامج ارادة:قصص نجاح لذوي الاحتياجات الخاصة في غزة.بيروت
(<https://raseef22.com/article>,1.12.2017)
6. وكالة معا الاخبارية(2015): الحقيقة المرة: فقاعة ريادة الأعمال في فلسطين.فلسطين
(<https://www.maannews.net/articles/766257.html>,15.12.2017)

فهرس الملاحق :

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
80	كتاب التكليف	1
81	مدخلات الدراسة (بيانات وزارة الاقتصاد الوطني ومركز الإحصاء الفلسطيني)	2
85	فهرس الجداول	3
85	فهرس الأشكال	4
86	فهرس المحتويات	5



بسم الله الرحمن الرحيم



معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

التاريخ: 23/3/2019

الموضوع: لمن يهمله الامر

تحية طيبة وبعد،،

يفيد برنامج التنمية المستدامة - بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية - جامعة القدس بأن الطالبة
أية هشام الشويكي ورقمها الجامعي " 21220153 "

هي إحدى طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس تقوم بعمل بحث عن

" تأثير ريادة الاعمال على النمو الاقتصادي "

وعليه يرجى مساعدتها بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، علماً بأن المعلومات والبيانات
التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث فقط.

وتفضلوا بقبول الاحترام

د. عزمي الاطرش

مدير معهد التنمية المستدامة

Jerusalem - Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002

القدس - أبو ديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002

ملحق رقم(2): مدخلات الدراسة (بيانات وزارة الاقتصاد الوطني ومركز الإحصاء الفلسطيني)

2011					
المؤشر	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	2011
الشركات الجديدة	397	374	287	337	1395
العمل الحر	1016	1098	399	286	2799
عدد براءات الاختراع	0	0	0	0	0
الانفاق على البحث والتطوير					
النتائج المحلي الاجمالي	1975.6	2049.4	2064.7	2149.2	8238.9
المشاركة في القوى العاملة	43.2	45.3	46.2	47.3	45.5
البطالة	17.4	15.4	19.7	16.6	17.3
2012					
المؤشر	الربع الاول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	2012
الشركات الجديدة	319	278	228	245	1070
العمل الحر	451	357	308	231	1347
عدد براءات الاختراع	0	0	2	7	9
الانفاق على البحث والتطوير					
النتائج المحلي الاجمالي	2107.7	2206.4	2203.5	2218.5	8736
المشاركة في القوى العاملة	45.4	45.4	45.2	46.1	45.5
البطالة	20.1	17.1	20.4	18.3	19
2013					
المؤشر	الربع الاول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	2013
الشركات الجديدة	293	325	294	253	1165
العمل الحر	384	462	402	220	1468
عدد براءات الاختراع	5	1	6	6	18
الانفاق على البحث والتطوير					61.4 مليون دولار
النتائج المحلي الاجمالي	2063.3	2248.9	2249.5	2263.7	8825.4
المشاركة في القوى العاملة	45	44.4	44.9	45.7	45
البطالة	20.3	16.8	19.1	18.2	18.6
2014					
المؤشر	الربع الاول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	2014
الشركات الجديدة	440	367	311	372	1490
العمل الحر	401	334	256	286	1277
عدد براءات الاختراع	5	1	4	1	11
الانفاق على البحث والتطوير					
النتائج المحلي الاجمالي	2273.7	2349.5	2292.9	2377.6	9293.7
المشاركة في القوى العاملة	47.2	46.4	46.3	46.4	46.6
البطالة	18.2	16	19.2	17.4	17.7

2015					
2015	الربع الرابع 2015	الربع الثالث 2015	الربع الثاني 2015	الربع الاول 2015	المؤشر
1521	408	340	418	355	الشركات الجديدة
1435	203	353	438	441	العمل الحر
2	0	0	0	2	عدد براءات الاختراع
					الانفاق على البحث والتطوير
9538.9	2404.2	2384.5	2430.6	2319.6	النتائج المحلي الاجمالي
46.1	46.4	46.1	46.2	45.6	المشاركه في القوى العامله
17.3	18.7	18.7	15.4	16.3	البطالة
2016					
2016	الربع الرابع 2016	الربع الثالث 2016	الربع الثاني 2016	الربع الاول 2016	المؤشر
1780	439	427	438	476	الشركات الجديدة
1495	306	345	395	449	العمل الحر
3	1	2	0	0	عدد براءات الاختراع
					الانفاق على البحث والتطوير
9874.1	2439.1	2486	2524.2	2424.8	النتائج المحلي الاجمالي
45.6	45.2	45.7	45.8	45.5	المشاركه في القوى العامله
18.2	16.9	19.6	18.3	18	البطالة
2017					
2017	الربع الرابع 2017	الربع الثالث 2017	الربع الثاني 2017	الربع الاول 2017	المؤشر
1877	506	448	435	488	الشركات الجديدة
1536	393	407	276	460	العمل الحر
5	3	1	0	1	عدد براءات الاختراع
					الانفاق على البحث والتطوير
10,715.90	2,743.30	2,761.00	2,658.60	2,553.00	النتائج المحلي الاجمالي
45.8	45.5	46.2	45.8	45.6	نسبه المشاركه في القوى العامله
1870%	16.9	18.9	20.3	18.7	نسبة البطالة
2018					
2018	الربع الرابع 2018	الربع الثالث 2018	الربع الثاني 2018	الربع الاول 2018	المؤشر
1828	473	463	406	486	الشركات الجديدة
8777	6325	1526	450	476	العمل الحر
15	8	5	2	0	عدد براءات الاختراع
					الانفاق على البحث والتطوير
11,043.40	2,887.60	2,793.70	2,675.70	2,686.40	النتائج المحلي الاجمالي
4610%	47.2	46.8	45.4	44.9	المشاركه في القوى العامله
1760%	16.1	17.3	19.1	18.3	البطالة

2019		
المؤشر	الربع الاول 2019	الربع الثاني 2019
الشركات الجديدة	846	409
العمل الحر	1905	1148
عدد براءات الاختراع	2	0
الاتفاق على البحث والتطوير		
النتائج المحلي الاجمالي	2,799.50	2,754.10
المشاركة في القوى العاملة	46.7	46.5
البطالة	16.4	15

ملحق رقم(3): فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1.4)	أهم المتغيرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة	52
(2.4)	نتائج تقدير النموذج القياسي	58
(3.4)	المتغيرات التي تم استثنائها من النموذج القياسي	59
(4.4)	معامل التحديد	60
(5.4)	اختبار F	60
(6.4)	نتائج حساب معامل تضخم التباين VIF	61

ملحق رقم (4): فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1.1)	نموذج الدراسة	6
(1.2)	ملخص نظريات ريادة الأعمال	11
(1.4)	التسلسل الزمني لمتغير النمو الاقتصادي في الضفة الغربية خلال الفترة (2011-ربيع 2019)	53
(2.4)	التسلسل الزمني لمتغير عدد الشركات الجديدة/الناشئة في الضفة الغربية خلال الفترة(2011-ربيع 2019)	54
(3.4)	التسلسل الزمني لمتغير العمل الحر في الضفة الغربية خلال الفترة (2011-ربيع 2019)	55
(4.4)	التسلسل الزمني لمتغير براءات الإختراع في الضفة الغربية خلال الفترة (2011-ربيع 2019)	56
(5.4)	التسلسل الزمني لمتغير المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الفترة (2011-ربيع 2019)	57

ملحق رقم(5): ملحق فهرس المحتويات

الرقم	عنوان	رقم الصفحة
أ	اقرار	
ب	شكر و عرفان	
ج	ملخص الدراسة بالعربية.....	
د	ملخص الدراسة بالإنجليزية.....	
1	خلفية الدراسة وأساسياتها	الفصل الأول:
1	خلفية الدراسة.....	1.1
3	مشكلة الدراسة.....	2.1
4	أهداف الدراسة.....	3.1
4	أهمية الدراسة ومبرراتها.....	4.1
5	فرضيات الدراسة.....	5.1
6	نموذج الدراسة.....	6.1
7	وصف متغيرات ومصطلحات الدراسة.....	7.1
8	حدود الدراسة.....	8.1

8هيكلية الدراسة	9.1
9الإطار النظري والدراسات السابقة	الفصل الثاني
9مقدمة	1.2
9تطور مفهوم الأعمال	2.2
11نظريات ريادة الأعمال	3.2
12نظريات الريادة الاقتصادية	1.3.2
12النظرية الكلاسيكية	1.1.3.2
12النظرية الكلاسيكية الجديدة	2.1.3.2
13نموذج السوق النمساوي	3.1.3.2
14نظرية الريادة السيولوجية	2.3.2
15نظرية الريادة المعتمدة على الفرصة	3.3.2
16نظرية الريادة المعتمدة على المورد	4.3.2
16نظرية ريادة رأس المال البشري	1.4.3.2
16نظرية رأس المال الاجتماعي أو الشبكة الاجتماعية	2.4.3.2
17نظرية رأس المال-السيولة	3.4.3.2
17الدوافع الريادية و تأثيرها على النمو الاقتصادي	4.2

17	ريادة الفرصة.....	1.4.2
18	ريادة الضرورة.....	2.4.2
19	واقع ريادة الأعمال في الاقتصاد الفلسطيني.....	5.2
23	تجارب الدول في قطاع ريادة الأعمال.....	6.2
23	التجربة الماليزية.....	1.6.2
24	التجربة اليابانية.....	2.6.2
25	التجربة القطرية.....	3.6.2
27	النمو الاقتصادي.....	7.2
27	مفهوم النمو الاقتصادي.....	1.7.2
28	محددات النمو الاقتصادي.....	2.7.2
28	تراكم رأس المال المادي والبشري.....	1.2.7.2
28	البحث والتطوير.....	2.2.7.2
29	إعداد سياسة الاقتصاد الكلي والنمو.....	3.2.7.2
30	التمنية المالية والنمو.....	4.2.7.2
30	التجارة الدولية والنمو.....	5.2.7.2
30	مفهوم التنمية الاقتصادية.....	8.2
31	علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.....	9.2
32	الدراسات السابقة.....	10.2

42 نقاش الدراسات السابقة..... 11.2

46..... منهج الدراسة وإجراءاتها..... الفصل الثالث

46 تمهيد..... 3.1

46 منهجية الدراسة..... 3.2

47 نوع البيانات ومصدرها..... 3.3

48 التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة..... 3.4

49 أساليب التحليل الإحصائي..... 3.5

50 نتائج الدراسة والتحليل الإحصائي..... الفصل الرابع

50 مقدمة..... 1.4

50 النموذج القياسي للدراسة..... 2.4

51 معالجة البيانات..... 3.4

51 المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة..... 4.4

52 التحليل الإحصائي..... 5.4

59 الجودة الإحصائية للنموذج..... 6.4

61 نتائج فرضيات الدراسة بناء على التحليل القياسي لنموذج الدراسة..... 7.4

63.....	الإستنتاجات والتوصيات	الفصل الخامس
63	مقدمة.....	1.5
63	مناقشة النتائج حسب فرضيات الدراسة.....	2.5
69	الإستنتاجات.....	3.5
70	التوصيات.....	4.5
72	قائمة المصادر و المراجع.....	
79.....	فهرس الملاحق.....	
84.....	فهرس الجداول.....	
84.....	فهرس الأشكال.....	
85.....	فهرس المحتويات.....	